

Document: EB 2020/130/R.20/Rev.1
Agenda: 8(e)(iv)(a)
Date: 11 September 2020
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

جمهورية كوت ديفوار
برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
2025-2020

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعون:

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

Lisandro Martin
المدير الإقليمي
رقم الهاتف: +39 06 5459 2388
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

عبد الوهاب بري
رئيس المركز/المدير القطري
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: +225 09 335028
البريد الإلكتروني: a.barry@ifad.org

Odile Sarassoro
موظفة البرنامج القطري
رقم الهاتف: +255 89 423446
البريد الإلكتروني: o.sarassoro@ifad.org

John Hurley
كبير الخبراء الاقتصاديين الإقليميين
رقم الهاتف: +39 06 5459 2971
البريد الإلكتروني: j.hurley@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثلاثون بعد المائة
روما، 8-11 سبتمبر/أيلول 2020

للاستعراض

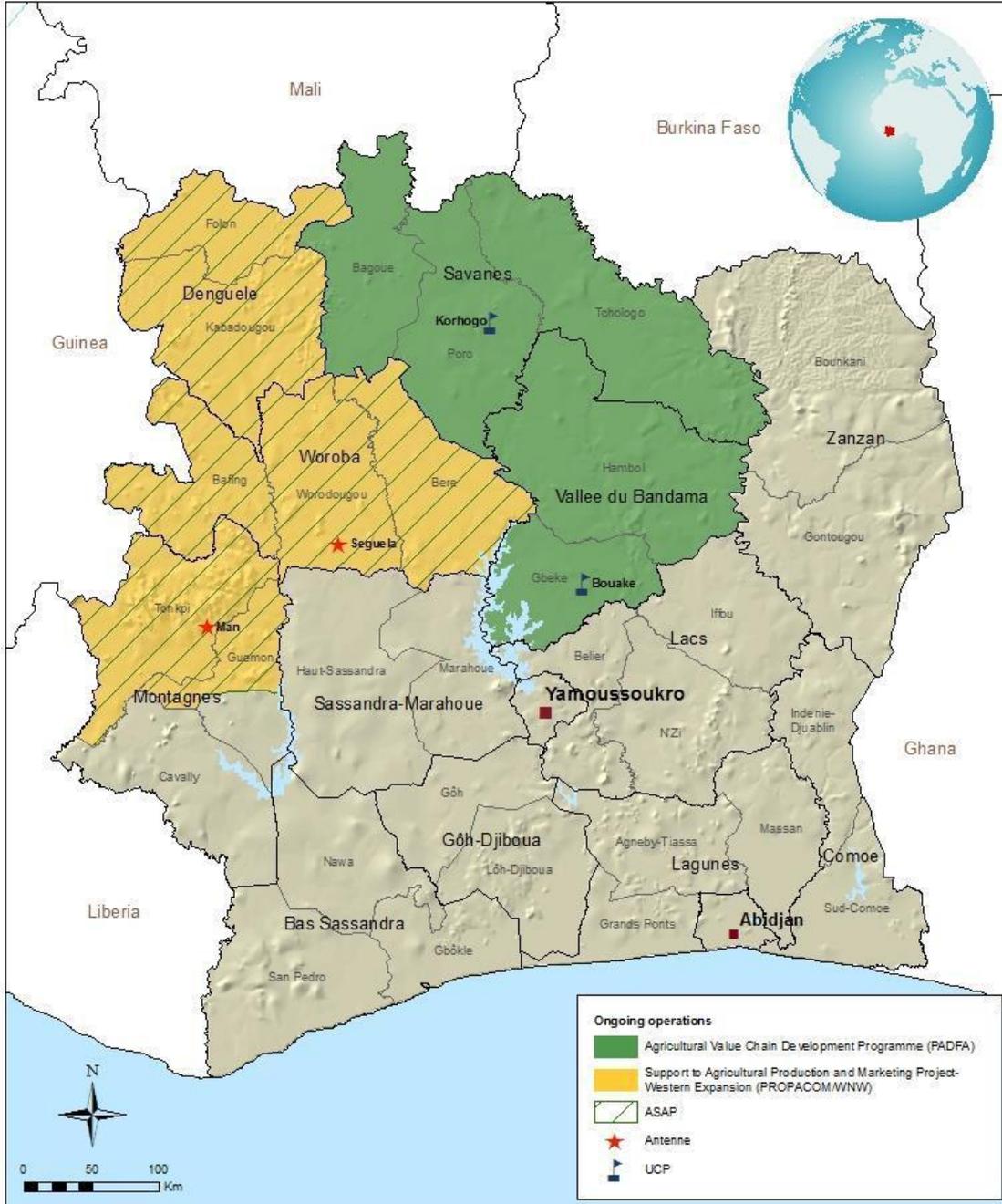
المحتويات

iii	خريطة العمليات التي يمولها الصندوق في البلد
iv	موجز تنفيذي
1	أولا – السياق القطري وجدول أعمال القطاع الريفي: التحديات والفرص الرئيسية
2	ثانيا – الإطار السياساتي والمؤسسي للحكومة
3	ثالثا – انخراط الصندوق: الدروس المستفادة
4	رابعا – الاستراتيجية القطرية
4	ألف – الميزة النسبية
4	باء – المجموعة المستهدفة واستراتيجية الاستهداف
4	جيم – الهدف العام والأهداف الاستراتيجية
7	دال – قائمة تدخلات الصندوق
8	خامسا – الابتكار وتوسيع النطاق من أجل تحقيق النتائج المستدامة
8	سادسا – تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
8	ألف – المظروف المالي وأهداف التمويل المشترك
9	باء – الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقراضية
9	جيم – الشراكات الاستراتيجية الرئيسية والتنسيق الإنمائي
10	دال – انخراط المستفيدين والشفافية
10	هاء – ترتيبات إدارة البرنامج
11	واو – الرصد والتقييم
11	سابعا – إدارة المخاطر

فريق إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

Lisandro Martin	المدير الإقليمي:
عبد الوهاب بري	المدير القطري/مدير البرنامج القطري:
John Hurley	الخبير الاقتصادي الإقليمي:
Jonathan Agwe	الأخصائي التقني:
Amath Pathe Sene	أخصائي المناخ والبيئة:
Radu Damianov	الموظفة المسؤولة عن الشؤون المالية:
Adriana Jáuregui	الموظفة المسؤولة عن الشؤون القانونية:

خريطة العمليات التي يمولها الصندوق في البلد



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 2019-02-08



موجز تنفيذي

- 1- تُصنف جمهورية كوت ديفوار ثالث أكبر اقتصاد في أفريقيا الغربية، بعد نيجيريا وغانا، وأكبر اقتصاد في الاتحاد النقدي الاقتصادي لأفريقيا الغربية. وبصفتها أكبر مصدر في العالم للكاكاو وجوز الكاجو الخام، فهذا يجعلها قوة زراعية رئيسية في المنطقة. وتشكل الزراعة ما يقارب 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و40 في المائة في عائدات التصدير، وتوظف حوالي نصف السكان النشطين اقتصادياً. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الثابت منذ نهاية الأزمة الاجتماعية السياسية المندلعة في عام 2011، فإن الفقر منتشر على نطاق واسع، ولا سيما في المناطق الريفية.
 - 2- وتشكل خطة التنمية الوطنية للفترة 2016-2020 أساساً للإصلاحات الهيكلية التي أطلقتها الحكومة. ويتمحور جزء كبير من خطة التنمية الوطنية حول تعزيز تجهيز السلع الزراعية للرفع من قيمتها وخلق المزيد من الوظائف والثروات. وأثرت جائحة كوفيد-19 سلباً على الأنشطة الاقتصادية ومن المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من 7 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 3 في المائة في عام 2020. ومن المرجح أن ترتفع مستويات انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الوطني، ولا سيما في صفوف الفئات الضعيفة بما في ذلك المنتجين على نطاق صغير، والنساء والشباب على وجه الخصوص.
 - 3- وفي ظل هذا السياق الموسوم بالتحديات واستناداً إلى الدروس المستفادة من أداء المشروعات التي يمولها الصندوق وشركاء التنمية الآخرون، يهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا إلى إرساء الأساس بغية تحقيق نتائج كبيرة من خلال المشروعات التي يمولها الصندوق. وهو يقترح إحداث نقلة نوعية في الطريقة التي يعمل بها الصندوق في البلد من خلال: (1) إيلاء المزيد من الاهتمام لإدارة المشروعات وقياس أداءها؛ (2) تعزيز التعاون مع الحكومة وغيرها من الجهات، ولا سيما القطاع الخاص؛ (3) إعادة هيكلة أو إلغاء أي مشروعات متعثرة على نحو سريع؛ (4) بذل المزيد من الجهود لتحديد عوامل التغيير ودعمها؛ (5) تطبيق استراتيجية صلبة لإدارة المخاطر.
 - 4- واستناداً إلى خطة التنمية الوطنية، والتحول الاقتصادي الأخذ في التطور بكوت ديفوار، والمزايا النسبية للصندوق، وسياق ما بعد كوفيد-19، يدور برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا حول ثلاثة أهداف استراتيجية:
- الهدف الاستراتيجي 1: تحسين السياسات الوطنية وتعزيز المؤسسات الوطنية من خلال إرساء شراكات فعالة.** يرمي الهدف الاستراتيجي 1 إلى إقامة بيئة تمكينية للتنمية سلاسل القيمة الزراعية.
 - الهدف الاستراتيجي 2: تحسين الإنتاجية وتعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه تغير المناخ.** يرمي الهدف الاستراتيجي 2 إلى تعزيز الزراعة الصامدة في وجه تغير المناخ، فضلاً عن زيادة الإنتاجية والإنتاج بطريقة مستدامة.
 - الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز إضافة القيمة والوصول إلى الأسواق.** يرمي الهدف الاستراتيجي 3 إلى تعزيز إضافة القيمة وتحسين وصولها إلى الأسواق بطريقة تعزز المشروعات الريفية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإلى توفير فرص شمولية ومستدامة للمجتمعات المحلية الضعيفة بما في ذلك النساء الفقيرات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.
- 5- ويتركز على أفقر المناطق في البلد، سيستهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية جميع أصحاب المصلحة العاملين على طول سلاسل القيمة، ولا سيما النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية، مع تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. وستُختار سلاسل القيمة بناءً على الدراسات التشخيصية التي ستحدد العوائق والفرص لخلق فرص العمل وزيادة الدخل، وزيادة تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. وسيواصل الصندوق تركيز دعمه على الصمود في وجه تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

جمهورية كوت ديفوار

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – السياق القطري وجدول أعمال القطاع الريفي: التحديات والفرص الرئيسية

- 1- يُعد اقتصاد جمهورية كوت ديفوار أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم على مدى العقد الماضي. فقد تعافى الاقتصاد بسرعة بعد الأزمة الاجتماعية السياسية في عام 2011 ونما بمعدل سنوي متوسط قدره ثمانية في المائة خلال فترة 2012-2019. وأعاقت جائحة كوفيد-19 النمو في عام 2020، مما أدى إلى حدوث تباطؤ في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، ما تزال الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية تواصل عملها، مما يضع أساساً للقيام بمزيد من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والغابات). وتُبذل جهود لتتويع قاعدة الصادرات التي تعتمد حالياً بشكل أساسي على السلع الأولية، وبالتالي الحد من التعرض لمخاطر الصدمات الخارجية. ولا يزال البلد يواجه مخاطر معتدلة من الوصول إلى حالة مديونية خارجية حرجة، ولكن لديه مساحة ضيقة لامتصاص الصدمات.
- 2- وعلى الرغم من تسجيل أرقام إيجابية جداً في النمو الاقتصادي، يظل الفقر مرتفعاً دون أي تزعزع. فحتى وإن اعتمدت الحكومة إصلاحات هيكلية لتحسين أداء الاقتصاد الكلي، فإن النمو الاقتصادي لم يترجم إلى تنمية شمولية. وقد تراجع معدل انتشار الفقر فقط من 48.9 في المائة في عام 2008 إلى 46.3 في المائة في عام 2015¹، وتحتل كوت ديفوار المرتبة 165 من بين 189 بلداً في مؤشر التنمية البشرية لعام 2019. وتشمل أرقام الفقر تفاوتات واسعة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. ويقدر معدل الفقر في المناطق الريفية بأكثر من 70 في المائة بينما يقل عن 25 في المائة في المناطق الحضرية. ولا يزال التفاوت في الدخل مرتفعاً كما يعكسه مؤشر جيني حيث بلغ 41.5 في عام 2015².
- 3- ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يمثل تحدياً، خاصة في المجتمعات الريفية، ولا سيما في غرب وشمال كوت ديفوار. فعلى الصعيد الوطني، يعاني 30 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن. وفي محاولة لإبداء التزامها بتحقيق مبادرة عقد العمل من أجل التغذية، انضمت الحكومة إلى حركة توسيع نطاق التغذية في عام 2013. وأنشأت مجلساً وطنياً للتغذية في عام 2016 بقيادة رئيس الوزراء لضمان تنسيق أنشطة التغذية على أعلى مستوى.
- 4- والفئة الأكثر عرضة للفقر هي النساء والشباب. وكشف تحليل للفقر على أساس نوع الجنس أن الفقر ينتشر أكثر في صفوف النساء الريفيات (63.6 في المائة) والشباب الريفيين تحت سن 25 (64.6 في المائة) بسبب محدودية حصولهم على الأصول (الماء والأرض والأسمدة والمعدات) وفرص العمل اللائق المتاحة أمامهم. وتظل التفاوتات بين الرجال والنساء بادية للعيان، كما يشير مؤشر المساواة بين الجنسين الصادر عن مصرف التنمية الأفريقي إلى ذلك، والذي يبين أن كوت ديفوار تحتل المرتبة 43 من بين 52 بلداً أفريقياً.
- 5- وتتوفر فرص عديدة لتحسين القطاع الزراعي. ويعمل فيه ما يقارب 51.2 في المائة من السكان النشطين اقتصادياً في البلد. ويمثل 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 60 في المائة من عائدات التصدير³. وركزت كوت ديفوار لسنين عديدة على المحاصيل النقدية، ولكن لتتجاوز المحاصيل النقدية وتصبح مورداً غذائياً موثوقاً ومستداماً للأسواق المحلية والإقليمية، لا بد لها من تكثيف جهودها لتعزيز الإنتاجية.

¹ وفقاً للنتائج المؤقتة للمسح الوطني الأخير حول معايير الحياة الأسرية (2019)، انخفض معدل الفقر إلى 37.2 في المائة في عام 2018، مقارنة بنسبة 51 في المائة في عام 2011.

² البنك الدولي.

³ وزارة الاقتصاد والمالية (2015).

6- وتدرك حكومة كوت ديفوار وشركاؤها في التنمية أن القطاع الريفي تعيقه عدد من العوامل، بما في ذلك: (1) انخفاض الإنتاجية جراء محدودية استخدام المدخلات الحديثة والميكنة؛ (2) صعوبة الوصول إلى الأسواق؛ (3) صعوبات الحصول على الخدمات المالية؛ (4) ضعف ريادة الأعمال الريفية والأنشطة غير الزراعية؛ (5) ضعف المنظمات الزراعية، ولا سيما منظمات المزارعين. وإدراكا لهذه المسألة الأخيرة، بذلت الحكومة جهودا لتنظيم المزارعين في تعاونيات وجهات فاعلة في سلاسل القيمة وفي منصات جامعة للمهنيين بغرض اكتساب الكفاءة وإفساح المجال للمعاملات التجارية، والحوار بين أصحاب المصلحة، وتنمية المشروعات الريفية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (انظر الذيل الثالث).

7- وبالإضافة إلى الصعوبات الورد وصفها أعلاه، يكافح المزارعون على نطاق صغير آثار تغير المناخ، والتي تؤدي إلى تقلب أكثر في هطول الأمطار وتحد من طول الموسم الزراعي. ويعد مؤشر الضعف أمام تغير المناخ الذي أطلقته مبادرة نوتردام العالمية للتكيف في كوت ديفوار من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث يصنف البلد في المرتبة 142 من أصل 181 بلدا⁴. ويُعزى ضعف البلد أيضا إلى الإفراط في استغلال الغابات. وقد أدى هذا الانكماش في أراضي الغابات إلى فقدان خصوبة التربة وتآكلها وزيادة انبعاثات غازات الدفيئة (انظر الذيل الرابع).

8- وهناك مجال كبير لزيادة إضافة القيمة فيما يخص أنشطة المراحل الأولية بغرض تعزيز الإنتاج الزراعي المتنوع. ويبلغ معدل تجهيز الكاكاو 28.9 في المائة فقط و5 في المائة بالكاد للمحاصيل الأخرى مثل الكاجو والبن والمطاط والمانجو والأناناس. وبسبب محدودية عملية التجهيز تتزايد الواردات بغية تلبية الطلب المتزايد على الغذاء من المناطق الحضرية. وأعطت الحكومة أولوية عالية لزيادة معدل تجهيز السلع الزراعية محليا إلى 50 في المائة من خلال إنشاء أقطاب للصناعات الزراعية يؤدي فيها القطاع الخاص دورا محوريا.

9- وتبدو الآفاق الاقتصادية واعدة، على الرغم من تباطؤ عام 2020، ولا سيما إذا استمرت الحكومة في دعم الاستثمار المحلي والدولي وإتاحة بيئة قانونية مستقرة ويمكن التنبؤ بها (انظر الذيل الثاني). ومن المرجح أن يزيد الدين العام والمضمون من الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بسبب تلقي تمويلات متعلقة بكوفيد-19، ولكن من المتوقع أن يتراجع بعد ذلك. ويتزايد عجز الحساب الجاري على المدى القصير في ظل هذا السيناريو بسبب تراجع الصادرات الزراعية الأولية وزيادة واردات السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ولكن سيضيق هذا العجز تدريجيا على المدى المتوسط مع نمو الصادرات الصناعية والزراعية.

ثانيا – الإطار السياساتي والمؤسسي للحكومة

10- تُعد خطة التنمية الوطنية للفترة 2016-2020 الإطار المرجعي للسياسات. وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق الثروة وخلق فرص العمل اللائق من خلال تعزيز القطاع الخاص ودعم التنمية الشمولية. وهي تدور حول خمسة أهداف استراتيجية: (1) تعزيز جودة المؤسسات والتسيير؛ (2) الإسراع بتنمية رأس المال البشري والرفاه الاجتماعي؛ (3) تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد من خلال التصنيع؛ (4) تطوير البنية التحتية والحفاظ على البيئة؛ (5) تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الدولي. ويتمشى برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي في مرحلته الثانية (2018-2025)، والذي يهدف إلى تعزيز إضافة السلع الزراعية للقيمة إلى جانب حماية البيئة وعيش السكان في رفاه. وعلى وجه التحديد، سيدعم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية البرامج 1 و2 و3 و5 و6 من البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي في مرحلته الثانية.

⁴ <https://gain.nd.edu/our-work/country-index/rankings/>

- 11- ويلتزم البلد بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 28 في المائة بحلول عام 2030 وفقا لمساهمتها المحددة وطنيا. وسيساهم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا في المساهمات المحددة وطنيا من خلال تعزيز مختلف تدابير التخفيف والتكيف (انظر الذيل الرابع للاطلاع على مزيد من التفاصيل).
- 12- وعلاوة على ذلك، يتماشى برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع "توحيد الأداء للأمم المتحدة" على النحو المعبر عنه في إطار المساعدة الإنمائية المتفق عليه للفترة 2017-2020، مع التركيز على ما يلي: (1) التسيير؛ (2) التنمية البشرية؛ (3) التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، سيعمل مع صناعات السياسات لوضع سياسات موجهة نحو الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والعمل اللائق، وتوليد الدخل، وبناء قدرة السكان الضعفاء على الصمود في وجه تغير المناخ.

ثالثا – انخراط الصندوق: الدروس المستفادة

- 13- **الانخراط في الوقت الراهن.** يبلغ تمويل الصندوق 78.37 مليون دولار أمريكي ويبلغ إجمالي التمويل المشترك 51.55 مليون دولار أمريكي. وتتألف الحافظة من البرامج التالية:
- (1) مشروع دعم الإنتاج والتسويق الزراعيين – التوسع غربا، الذي دخل حيز التنفيذ في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 وسينتهي في يونيو/حزيران 2021؛
- (2) برنامج تنمية سلاسل القيمة الزراعية، الذي دخل حيز التنفيذ في 27 مارس/آذار 2018.
- 14- **النتائج.** أسفر استعراض البرنامج القطري لعام 2015 عن الاستنتاجات التالية:
- (1) كانت النتائج المحققة في إطار مشروع مساندة منتجي البساتين من أصحاب الحيازات الصغيرة في أقاليم السافانا ومشروع دعم إعادة إحياء الزراعة والحد من الفقر مرضية، إذ مكنا المزارعين من إعادة بناء رأس المال الإنتاجي وزيادة الإنتاج، خاصة في سلسلتي قيمة الأرز والذرة.
- (2) قُيم أداء مشروع دعم الإنتاج والتسويق الزراعيين على أنه غير مُرضٍ بشكل عام بسبب ضعف قدرة وحدة إدارة المشروع على التنسيق والتخطيط والإدارة وضعف أداء مقدمي الخدمات وشركات الأعمال الزراعية.
- (3) كان أداء مشروع دعم الإنتاج والتسويق الزراعيين – التوسع غربا غير مُرضٍ بسبب ضعف قدرة كل من منظمات المزارعين ومقدمي الخدمات، وكذلك ضعف وحدة إدارة المشروع.
- 15- ووافقت الحكومة والصندوق في أبريل/نيسان 2019 على إعادة هيكلة مشروع دعم الإنتاج والتسويق الزراعيين – التوسع غربا. وفيما يتعلق ببرنامج دعم تنمية سلاسل القيمة الزراعية، تمت معالجة العوامل المؤدية إلى ضعف الأداء في مايو/أيار ويونيو/حزيران من عام 2020. وسيُعاد تقييم أثر الإجراءات المتخذة لتحسين الأداء في الربع الثالث من عام 2020 وعقب ذلك سيُقدم دعم قوي لتنفيذه.
- 16- **الدروس المستفادة والأمور التي تحتاج إلى تصرف مختلف.** صنف استعراض تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2010-2015 البرنامج على أنه مُرضٍ من حيث الأهمية، ولكنه غير مُرضٍ إلى حد ما من حيث الفعالية والكفاءة. وتوفر الدروس التي استخلصها الاستعراض الأساس لإعادة التفكير بشكل كبير في الطريقة التي يباشر بها الصندوق أعماله في كوت ديفوار. ويعكس برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا اتباع نهج جديد، بما في ذلك: (1) مشروعات أبسط معايرة وفقا لمستوى قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية؛ (2) تقديم دورات تدريبية مكثفة على إدارة تنفيذ المشروعات؛ (3) تسريع استهلال المشروعات من خلال استخدام أدوات التنفيذ السريع لمراحل استهلال المشروعات؛ (4) نظم التتبع الصارمة، خاصة خلال التنفيذ المبكر للأنشطة الميدانية. ويتضمن الذيل الثاني عشر جدولاً للدروس المستفادة والطريقة التي سيعالج بها البرنامج هذه الدروس.

رابعاً – الاستراتيجية القطرية

ألف – الميزة النسبية

17- الميزة النسبية. تكمن الميزة النسبية للصندوق في تجربته الواسعة في دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما الأكثر ضعفاً، وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، ولا سيما في الجزء الشمالي من البلد. ويُنظر إلى الصندوق بشكل متزايد على أنه الصوت الرائد في كوت ديفوار فيما يتعلق بتحويل الزراعة صغيرة النطاق من خلال تنمية سلاسل القيمة في إطار نهج النظم الغذائية.

باء – المجموعة المستهدفة واستراتيجية الأهداف

18- المجموعة المستهدفة. تتمثل المجموعات المستهدفة الرئيسية في المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء الذين يعانون من محدودية الوصول إلى المدخلات والمعدات والخدمات الاستشارية التقنية. وسيتم التركيز بشكل خاص على النساء والشباب الذين يواجهون صعوبات كبيرة في تحقيق إمكاناتهم.

19- استراتيجية الأهداف. سيواصل الصندوق على المستوى الجغرافي استهداف الأقاليم الشمالية. وسيتم توسيع البرنامج القطري ليشمل الأقاليم الوسطى، ولا سيما أقاليم نزي وإيفو ومورونو، التي شهدت زيادة في الفقر وارتفاع مستويات هجرة الشباب، والتي ينتشر فيها نحو 70 في المائة من السكان الأميين. وستتم مواصلة الأهداف الاجتماعي مع السياسة الوطنية لتكافؤ الفرص والمساواة والتمايز بين الجنسين. وستوضع استراتيجيات محددة لتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص الضعفاء بشدة أمام الفقر، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وصادقت كوت ديفوار على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأصدرت تشريعات تكميلية، ولكن لا تزال هناك تحديات أمام الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث الوصول إلى التعليم وفرص العمل. وسيكون الأهداف القطاعي مدفوعاً بنهج سلاسل القيمة، مع التركيز على السلع التي تساهم في الأمن الغذائي والتغذوي، وكذلك السلع التي تزيد دخول الأسر الريفية إلى أقصى حد والتي يظهر مستثمرو القطاع الخاص اهتماماً بها.

20- وستظل المنتجات المخصصة للاستهلاك المحلي، مثل الأرز والكسافا والدخن والذرة، في صميم العمليات التي يمولها الصندوق، حيث ترغب الحكومة في خفض الواردات من الأغذية من خلال زيادة الإنتاج المحلي. وتتيح المحاصيل النقدية، بما في ذلك المانجو والكاجو، فرصاً جيدة للجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وتعتبر الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية والمنتجات غير الخشبية سلاسل قيمة يتعين دعمها. وفي حالة استهداف الكاكاو، ستطوف إلى السطح قضية عمل الأطفال.⁵

جيم – الهدف العام والأهداف الاستراتيجية

21- يتمثل الهدف العام لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا في تحسين سبل العيش والأمن الغذائي والتغذوي للمجتمعات الريفية من خلال تنويع الإنتاج وزيادة الدخل وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات وخلق فرص عمل يقودها القطاع الخاص.

22- وتركز نظرية التغيير على التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الريفي، ولا سيما الصعوبات في الوصول إلى المدخلات والأمية وضعف المهارات الإدارية لمنظمات المزارعين وتغيير المناخ وضعف القيمة المضافة (انخفاض مستوى التجهيز وممارسات ما بعد الحصاد الضعيفة التي تؤدي إلى خسائر) فضلاً عن صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية وأسواق المنتجات. وتؤدي هذه العوائق إلى انخفاض الإنتاجية والربحية،

⁵https://www.researchgate.net/figure/Vegetation-map-of-Cote-d'Ivoire-showing-the-study-areas-Tiassale-and-Elibou_fig1_319286931

مما يؤدي بدوره إلى زيادة الضعف أمام انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، فضلا عن الضعف في وجه تغير المناخ. وتتفاقم هذه العوائق بسبب عدم قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على التأثير على سياسات التنمية الزراعية والريفية. ولمعالجة هذه القضايا، سيبصر برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الوصول إلى المدخلات، والخدمات الاستشارية، والخدمات المالية، والأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز هذا البرنامج الهيكل الإداري لمنظمات المزارعين بغية مساعدتهم على المشاركة بشكل هادف في حوار السياسات وتحسين قدرتهم على التفاوض مع التجار من أجل تحسين صافي الدخل. كما تنطوي الاستراتيجية على تحسين البيئة التمكينية للمشروعات الريفية بغرض خلق فرص عمل لائقة، وخاصة للنساء والشباب.

23- وتدعو نظرية التغيير إلى اتباع نهج عملي يفوق النهج الذي كان قائما في الماضي. وسيشمل هذا العناصر التالية:

(أ) نهج أكثر صرامة لبناء قدرات المنظمات المهنية الزراعية. وسيتوقف دعم الصندوق المستمر لبعض المنظمات المهنية الزراعية على تحقيق مجموعة من الأهداف القابلة للرصد بشكل مستقل.

(ب) نهج منسق بين الحكومة/الجهات المانحة مع وضع تدابير واضحة ومتفق عليها للتقدم بشأن قضايا مثل سياسة الأراضي الريفية، وعقود التوريد، وآليات تمويل المنظمات المهنية الزراعية والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

(ج) إطار رصد لتقييم التقدم المحرز والتأكد من أن المشروعات الجارية تجمع البيانات عن النتائج في الوقت المناسب. وبالنسبة لأي قروض جديدة من الصندوق، سيتم وضع البيانات الأساسية والإطار الخاص بجمع البيانات قبل الموافقة على القرض.

24- ويدور برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية حول ثلاثة أهداف استراتيجية تعزز بعضها بعضا، تتماشى بشكل كامل مع خطة التنمية الوطنية، والبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي في مرحلته الثانية، والإطار الاستراتيجي للصندوق، وأهداف التنمية المستدامة 1 و2 و5 و16 وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (انظر الذيل الأول).

25- **الهدف الاستراتيجي 1: تحسين السياسات الوطنية وتعزيز المؤسسات الوطنية من خلال إرساء شراكات فعالة:** يرمي الهدف الاستراتيجي 1 إلى إقامة بيئة مواتية وتعزيز الإصلاحات والحوافز المناسبة لتنمية سلاسل القيمة. وسيحقق ذلك عن طريق: (1) تنفيذ جدول أعمال محدد بوضوح مع الحكومة وشركاء التنمية فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة، بما في ذلك تنفيذ قانون حيازة الأراضي؛ (2) وضع إطار تنظيمي للموارد الحيوانية والمائية؛ (3) تعزيز السياسات لتعزيز المبادرات الفردية في المناطق الريفية، وكذلك إنشاء مؤسسة مالية زراعية وغيرها من التدابير التي ترمي إلى تيسير وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التمويل والحماية الاجتماعية؛ (4) تعزيز منظمات المزارعين والتعاونيات وشبكات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين قدراتهم التنظيمية والإدارية؛ (5) إنشاء أو تعزيز منصات وطنية وإقليمية جامعة للمهنيين بغرض معالجة قضايا محددة تؤثر على تنمية سلاسل قيمة السلع، مثل النظم الغذائية المستدامة لتوفير الأمن الغذائي والتغذوي الذكي مناخيا؛ (6) المشاركة في المناقشات التي تدور في إطار حركة توسيع نطاق التغذية؛ (7) إنشاء أو تعزيز منصات وطنية وإقليمية جامعة للمهنيين بغرض معالجة قضايا محددة تؤثر على تطور سلاسل القيمة؛ (8) دعم جهود الحكومة لتحسين نظامها للرصد والتقييم؛ (9) دعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة لتحديد القواعد والمعايير التي تحكم تدابيرها التعاقدية؛ (10) مساعدة الحكومة على جمع ونشر معلومات عن الأسواق باستخدام التكنولوجيات الحديثة. وفي سياق كوفيد-19، سيعمل الصندوق بشكل أوثق مع الجهات المانحة من مختلف المشارب بغية مساعدة الحكومة على تصميم استراتيجيات الاستجابة لحماية نظام الأغذية الزراعية.

26- **الهدف الاستراتيجي 2: تحسين الإنتاجية وتعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه تغير المناخ.** يرمي الهدف الاستراتيجي 2 إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية بشكل مستدام من خلال تعزيز أفضل الممارسات والتكنولوجيات للتكيف وتخفيف الأثر. وسيحقق ذلك من خلال: (1) تعزيز إنتاجية المزرعة من خلال تيسير الوصول إلى البذور المعتمدة والأسمدة والمدخلات البيطرية والمعدات الميكانيكية الخفيفة؛ (2) تعزيز إدارة الموارد الطبيعية، وفرص العمل الخضراء، والتكنولوجيات الصامدة في وجه تغير المناخ من خلال الاستثمار في ري الأراضي المنخفضة؛ (3) تدريب المنتجين على الزراعة الذكية مناخياً وتقنيات الحراثة الزراعية؛ (4) تحسين صحة الحيوان عن طريق الوقاية من الأمراض ومكافحة الآفات؛ (5) الحد من خسائر ما بعد الحصاد وما بعد الجني من خلال الوصول إلى مرافق التخزين والتبريد؛ (6) تصميم استراتيجيات مناسبة لتحديد والتغلب على العوائق التي تقف أمام أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر الريفية من استخدام الحلول التي تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض زيادة الإنتاجية.

27- **الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز إضافة القيمة والوصول إلى الأسواق.** يرمي الهدف الاستراتيجي 3 إلى تعزيز إضافة القيمة، وخلق فرص الوصول إلى الأسواق في سلاسل القيمة، وتوفير خدمات عالية الجودة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وخلق فرص عمل لائقة في الاقتصاد الريفي. وسيحقق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال: (1) إجراء تحليلات لنظم السوق لتحديد المعوقات الأساسية أمام تنمية سلاسل القيمة؛ (2) الاستثمار في القدرات التقنية والتجارية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات فيما يتعلق بأنشطة المراحل الأولية في سلاسل القيمة؛ (3) تحسين المهارات التقنية لمقدمي الخدمات من أجل تقديم خدمات عالية الجودة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة في المراحل الأولية؛ (4) إلهام تطوير منتجات عالية القيمة من خلال تكنولوجيات التجهيز الزراعية الخضراء والصامدة في وجه تغير المناخ مثل وحدات التجهيز النظيفة التي تعمل بالطاقة المتجددة؛ (5) تعزيز العلامات التجارية البيئية وتوزيعها وتخزينها، وكذلك تيسير إرساء الشراكات بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية أو التعاونيات والمشروعات غير الريفية لبناء خبرتها التقنية وتحسين الوصول إلى الأسواق؛ (6) تصميم استراتيجيات مناسبة للاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لتحسين الوصول إلى الأسواق والمشاركة فيها؛ (7) تيسير وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والتعاونيات، والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية، ولا سيما الائتمان؛ (8) إقامة صلات مع مرفق التحويلات المالية في الصندوق من أجل تعزيز المدفوعات القائمة على التكنولوجيا.

28- **مواضيع التعميم.** سيعتمد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية نهج تعميم التمايز بين الجنسين بغرض تمكين النساء بما يتسق مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة في كوت ديفوار، بما في ذلك النساء المصابات بإعاقة، وذلك من خلال آليات تسمح للنساء بما يلي: (1) الاستفادة من مزيد من الإنصاف للحصول على سندات ملكية الأراضي والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والمدخلات الزراعية؛ (2) رفع مستوى محو الأمية في صفوفهن واكتسابهن القدرات التقنية وكذلك مهارات الإدارة وإطلاق المبادرات الفردية؛ (3) إسماع أصواتهن على مستويات مختلفة؛ (4) تأمين المزيد من الإنصاف حيال أعباء العمل التي تتحملها وحيال تقاسم المنافع.

29- وسيستهدف البرنامج الشباب في المناطق الريفية (بما في ذلك الشباب المصابون بإعاقات) ويدعم إنشاء المشروعات والتعاونيات التي يقودها الشباب والمتمحورة حول سلاسل القيمة المستهدفة. وستستخدم أو توضع استراتيجيات تنمية المهارات مثل برامج التدريب المهني ومحو الأمية، مع إيلاء اهتمام خاص للتسويق الزراعي ومهارات الأعمال التجارية أو إطلاق المبادرات الفردية، بشراكة وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وسيتم تعزيز المدارس الحقلية ومراكز احتضان المشروعات والتكنولوجيات الرقمية لتيسير التعلم وتبادل الخبرات واعتماد التكنولوجيات المتقدمة.

30- وبالنسبة إلى التغذية، سيتم تعزيز برامج التدريب على الممارسات التغذوية الجيدة، والوصول إلى معلومات عن التغذية، والنظم الغذائية المتوازنة، وإغناء الأغذية، بحيث تستهدف هذه البرامج الشباب على وجه

الخصوص. وسيجري دعم تجهيز الأغذية التي تحسن النتائج الغذائية. وفي هذا الصدد، سيعمل الصندوق بشراكة مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومركز الامتياز الإقليمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية الذي أنشأته حكومة كوت ديفوار وبرنامج الأغذية العالمي.

31- وبالنسبة إلى تغير المناخ، سيدعم برنامج يتواءم مع المساهمات المحددة وطنيا الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ويساهم في مبادرات "الزراعة الخالية من إزالة الغابات". وستعطي استراتيجيات التكيف الأولوية لإدارة احتياطات المياه على نحو مستدام، ونشر التقنيات الزراعية الذكية مناخيا، واستخدام المحاصيل والحيوانات المقاومة للأمراض، والطاقة النظيفة.

دال – قائمة تدخلات الصندوق

32- **القروض والمنح.** يدعم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مشروعين جاريتين هما: (1) مشروع دعم الإنتاج والتسويق الزراعيين – التوسع غربا بتمويل من الصندوق قدره 17.2 مليون دولار أمريكي؛ (2) برنامج دعم تنمية سلاسل القيمة الزراعية بتمويل من الصندوق قدره 36.9 مليون دولار أمريكي.

33- وسيستوعب مشروع جديد بشأن حالات الطوارئ، مصمم لتلبية الاحتياجات الناشئة عن كوفيد-19، ما مجموعه 21.3 مليون دولار أمريكي، وسيكون مرفق تحفيز فقراء الريف مصدرا للتمويل أيضا. ويُتوقع خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تصميم مشروع المبادرات الفردية في المناطق الريفية بتمويل مشترك من المصرف الأفريقي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى استثمار من صندوق رأس المال الزراعي. ومن المتوقع أن يقدم هذا الأخير القروض للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات، بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية بغرض تصميم خطط الأعمال القابلة للتمويل وتحسين إدارة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتماشيا مع الصندوق 2.0، سيتم تعزيز برنامج التمويل من القطاع الخاص.

34- **الانخراط السياساتي على المستوى القطري.** سيركز الانخراط السياساتي على إزالة العوائق من أمام التنمية الريفية من خلال: (1) مساعدة الحكومة على إنشاء إطار تنظيمي مناسب للموارد الحيوانية والمائية؛ (2) مساعدة الحكومة على تهيئة بيئة تمكينية لتنمية المشروعات الريفية؛ (3) تشجيع تطوير التأمين الزراعي؛ (4) إنشاء مؤسسة مالية زراعية مستدامة مكرسة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ (5) مساعدة الحكومة على تنفيذ سياستها المتعلقة بالأراضي الريفية لضمان المساواة في الحصول على الأراضي، خاصة النساء والشباب.⁶

35- **بناء القدرات.** بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين، سيركز دعم بناء القدرات في الصندوق على: (1) تمكين المنظمات المهنية الزراعية من القيام بدور نشط في جدول أعمال السياسات وتحسين قدرتهم على التفاوض مع الجهات الفاعلة الأخرى في سلاسل القيمة؛ (2) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على رصد وتقييم النتائج (على سبيل المثال من خلال مبادرة مراكز التعلم الخاصة بالتقييم والنتائج، ومبادرة النهوض بالمعرفة من أجل الأثر الزراعي، ومبادرة وحدة التنفيذ)؛ (3) مساعدة مقدمي الخدمات على تقديم خدمات عالية الجودة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

36- **إدارة المعرفة.** سستستخدم إدارة المعرفة كأساس لربط الخبرات والدروس المستفادة والأدلة المستمدة من المشروعات بالانخراط السياساتي، وستعتمد على البيانات المتاحة في نظم الرصد والتقييم، بما في ذلك تقييمات الأثر التي يقوم بها الصندوق. وستُنشر الممارسات الناجحة على نطاق واسع باستخدام أدوات وقنوات الاتصال

⁶ سيتم ذلك في شراكة وثيقة مع الوكالة الوطنية للأراضي الريفية وشركاء التنمية، وخاصة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والائتلاف الدولي للأراضي.

التي تقدمها شعبة الاتصالات في الصندوق. وسيساعد ذلك الصندوق على إرساء شراكات، واستقطاب التأييد لجدول أعمال معينة، والانخراط في حوار السياسات. وستوضع مذكرات التعلم حول التدخلات الرئيسية مع التركيز على تنمية سلاسل القيمة والصمود في وجه تغير المناخ، وسيتم تقاسمها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسيستغل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الشبكات المواضيعية الإقليمية مثل التعاون الإقليمي بشأن البرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية، ومنصة الصندوق في أفريقيا لتبادل المعرفة، ومركز التميز الإقليمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية.

37- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** ستنتم متابعة فرص الشراكة المستمرة مع مؤسسة سيمول أونونغ، وهي مؤسسة كورية جنوبية تدرب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على تغيير ممارستهم ليصبحوا فاعلين في التنمية. وسيتم تعزيز زيارات التبادل مع البرامج في البلدان التي قام فيها الصندوق باستثمارات في سلاسل القيمة بشأن النهج الشاملة والمناصرة للفقراء (بنن وبوركينا فاسو ونيجيريا والسنغال)، وقام فيها بدعم إدماج النساء والشباب.

خامسا – الابتكار وتوسيع النطاق من أجل تحقيق النتائج المستدامة

38- **الابتكارات.** ستكيف مبادرات مثل مقدمي الخدمات ومنظمات المزارعين، التي تجمع منظمات المزارعين وشركاء القطاع الخاص، لتحسين أدائهم. كما ستختبر الابتكارات التي نجحت في بلدان أخرى، مثل أدوات الممكنة بغية جذب الشباب. كما سيتم استخدام التمويل الأخضر الشمولي من خلال صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ من أجل تعزيز الحصول على التمويل؛ وتطبيق تدابير جديدة للتكيف والتخفيف من أجل زراعة ذكية مناخيا؛ وإنتاج البذور الصامدة في وجه تغير المناخ؛ واستخدام مصادر الطاقة البديلة في تجهيز السلع؛ وجعل الزراعة آمنة في بيئة ما بعد كوفيد-19.

39- واستنادا إلى المواءمة مع استراتيجية الصندوق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، سيجري تعزيز الحلول التي تحسن الوصول إلى المعلومات والخدمات وكذلك الإدماج المالي. وستستخدم التكنولوجيات الجغرافية المكانية لتحسين الاستهداف الجغرافي والمكاني للمستفيدين عبر التدخلات الجديدة، على سبيل المثال استخدام طائرات بدون طيار لتحديد مساحة المزرعة وحدودها. وستطلق برامج محو الأمية الوظيفية والمبادرات الفردية من خلال الأساليب الابتكارية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل استخدام تطبيقات التعلم الرقمي المثبتة على الهواتف الذكية.

40- **توسيع النطاق.** سُدعم النهج التي تعزز توسيع نطاق التدخلات الناجحة. فعلى سبيل المثال، سيُوسَّع نموذج التعاقد الذي تستعمله مبادرة مقدمي الخدمات ومنظمات المزارعين في سلسلة قيمة الأرز واستخدام الطاقة الشمسية التي تم تجربتها من خلال مشروع دعم الإنتاج والتسويق الزراعيين.

سادسا – تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

ألف – المظروف المالي وأهداف التمويل المشترك

41- استخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في البلد للفترة 2019-2021، البالغ تمويله 18.4 مليون دولار أمريكي، لسد فجوة تمويل برنامج دعم تنمية سلاسل القيمة. وأستخدم الرصيد البالغ 21.3 مليون دولار أمريكي المستمد من إعادة هيكلة مشروع دعم الإنتاج والتسويق الزراعيين – التوسع غربا لتمويل مشروع جديد بشأن حالات الطوارئ للتصدي لكوفيد-19. وسيستخدم تخصيص بموجب التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق للفترة 2022-2024، المقترح لأغراض التخطيط بمبلغ 22 مليون دولار أمريكي، لتصميم وتنفيذ مشروع يركز على المبادرات الفردية في المناطق الريفية، مع احتمال ضمه لمكونات من القطاعين العام والخاص.

42- وبالإضافة إلى القطاع الخاص، سيتم السعي وراء فرص التمويل المشترك مع الشركاء التقنيين والماليين مثل المصرف الأفريقي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي في إطار المشروع المنفذ في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وستتوسع تعبئة الموارد لتشمل مبادرات تمويل المناخ، ولا سيما الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف. ونظرا لأن نسبة التمويل المشترك الحالية منخفضة، ستبذل جهود خاصة للوصول إلى شركاء ماليين آخرين، خاصة الوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمنظمات الخيرية.

الجدول 1

التمويل والتمويل المشترك الخاص بالصندوق للمشروعات الجارية والمقررة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

المشروع	تمويل الصندوق	التمويل المشترك	
		محلي	دولي
جاري			
مشروع دعم الإنتاج والتسويق الزراعيين - التوسع غربا	17.2	3.5	0.0
برنامج تنمية سلاسل القيمة الزراعية	36.9	14.4	19.0
مقرر			
مشروع الطوارئ الزراعية	21.3	15.0	70.0
المجموع	75.2	32.9	89.0
			1:1.621

باء - الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقراضية

43- ستشمل الأنشطة غير الإقراضية أنشطة مثل: (1) حوار السياسات والتشاور بين أصحاب المصلحة في سلاسل القيمة المستهدفة؛ (2) إرساء شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز العلاقات التجارية مع المزارعين والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ (3) العمل مع شركاء التنمية الآخرين لمساعدة الحكومة في وضع نظام يشتغل بفعالية لرصد وتقييم الزراعة والتنمية الريفية؛ (4) المشاركة في استعراضات خطط التنمية الوطنية والقطاعية؛ (5) إدارة المعرفة والإبلاغ عن نتائج البرنامج القطري؛ (6) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

44- وسيواصل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تعزيز الروابط بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية عن طريق الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال المنح العالمية للصندوق، وخاصة برنامج الرصد والتقييم الريفيين وبرامج بناء القدرات لتحسين الإدارة المالية للمشروع للتوريد فيه.

جيم - الشراكات الاستراتيجية الرئيسية والتنسيق الإنمائي

45- الشراكات الاستراتيجية. يشمل الشركاء الرئيسيون في حوار السياسات منظمات المزارعين، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف، وغرفة الزراعة، وغرفة التجارة والصناعة، ومنظمة وضع المعايير وإصدار الشهادات في كوت ديفوار، ودائرة منظمات المزارعين، والصندوق المهني المشترك للبحوث والخدمات الاستشارية الزراعية. وسيعزز الصندوق شراكته التقنية مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومصرف تنمية المؤسسة الألمانية للإقراض وإعادة الإعمار في مجال النهوض بسلاسل القيمة. وستؤدي شعبة الإنتاج والأسواق والمؤسسات المستدامة في الصندوق دورا محوريا في إرساء شراكات مع القطاع الخاص.

46- وستجري متابعة تخفيف آثار تغير المناخ وحماية البيئة بالتعاون مع الوزارات المسؤولة عن البيئة والمياه والغابات وخدمة الأرصاد الجوية الوطنية. ويمكن لمبادرة التأمين المشتركة بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي والتعاون المحتمل مع مرفق التأمين ضد الأخطار التابع لمنظمة العمل الدولية تيسير الوصول إلى منتجات التأمين الزراعي. وسيتم السعي إلى إرساء شراكات استراتيجية تُعنى بالتغذية مع مجلس التغذية ووزارة التربية والتعليم، والتحالف من أجل الثورة الخضراء، وشركاء الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

47- ومن منظور التمويل المشترك والتمويل الموازي، تشمل الشراكات الرئيسية صندوق الأوبك للتنمية الدولية والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والمصرف الأفريقي للتنمية. وتناقش فرق المصرف الأفريقي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إمكانية المشاركة في تمويل مشروع دعم تنمية المشروعات الريفية ومشروع القطب الزراعي الغربي الذي سيُصمم في عام 2022 وستُدرج الإجراءات المشتركة في الأنشطة غير الإقراضية، خاصة في مجال حوار السياسات حول البذور.

48- **التعاون مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها.** توازر هذه الوكالات بعضها بعضاً بشأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي (انظر الذيل الحادي عشر). ولتعزيز شراكاتها، اتفقت الوكالات الثلاثة التي تتخذ من روما مقراً لها على: (1) إجراء تقييم مشترك حول آثار كوفيد-19 على الأمن الغذائي؛ (2) القيام ببعثات مشتركة لتحسين فهمها للأنشطة الميدانية؛ (3) تحديد الإجراءات المشتركة الابتكارية في مجال التغذية والوصول إلى الأسواق، مع التركيز على النساء والشباب. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق معاً لمساعدة وزارة الثروة الحيوانية والموارد المائية على وضع قانون الثروة الحيوانية.

دال – انخراط المستفيدين والشفافية

49- **انخراط المستفيدين.** سيستمر بذل الجهود لانخراط المستفيدين من خلال: (1) إشراك منظمات المزارعين في اللجان التوجيهية للمشروع؛ (2) جمع تعليقات المستفيدين والإبلاغ عنها لتحسين تنفيذ المشروع؛ (3) التعاقد مع طرف ثالث لتحسين دقة بيانات المستفيدين. ومن المتوخى أيضاً تدريب موظفي الصندوق والشركاء على تعزيز انخراط المستفيدين.

50- **الشفافية.** ستكون الشفافية لبنة أساسية لتحسين إدارة الحافظة. وستشمل الكشف العلني عن التقارير المتعلقة بالمشروع فيما يخص المراجعة الخارجية والإشراف، واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي لعرض النتائج والإنجازات.

هاء – ترتيبات إدارة البرنامج

51- يتولى المركز الساحلي لأفريقيا الغربية والوسطى في أبيدجان إدارة البرنامج. وبالنظر إلى صعوبات التنفيذ السابقة، أُعدت خطة عمل لتحسين أداء الحافظة، بما في ذلك: (1) الحد من التأخير في استهلال المشروعات باستخدام أدوات الصندوق للتنفيذ السريع لمراحل استهلال المشروع؛ (2) ضمان أن يكون نظام التوظيف صارماً وشفافاً من أجل اجتذاب موظفين ذوي التأهيل الجيد؛ (3) إجراء تقييم للتوريد القطري؛ (4) تعزيز قدرة وحدات إدارة المشروعات في التخطيط والتوريد؛ (5) رصد التقدم المحرز باستخدام مؤشرات يمكن التحقق منها.

واو – الرصد والتقييم

- 52- سينشئ البرنامج القطري نظاما للرصد والتقييم يستفيد من النظم الوطنية للمعلومات والإحصاءات ومن الجهود المبذولة من الجهات المانحة للتعاون على جمع البيانات. وسيُرفد هذا النظام بإجراء تقييمات خارجية دورية ودراسات الحالة. ومن المهم جدا استخدام نظام الرصد والتقييم في مرحلة استعراض نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتعديل البرنامج وإظهار كيفية مساهمة البرامج التي يمولها الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية.
- 53- وسيعزز الصندوق قدرات موظفي الرصد والتقييم في المشروعات من خلال برنامج الرصد والتقييم الريفيين. وبالنسبة لأية مشروعات جديدة يمولها الصندوق في كوت ديفوار، سيطلب من موظفي الرصد والتقييم المشاركة في تدريب برنامج الرصد والتقييم الريفيين وسيشجعون على المشاركة في برامج إضافية للرصد والتقييم تتوج بشهادات بغرض إنشاء مجموعة من المتخصصين في الرصد والتقييم في البلد.
- 54- وتماشيا مع استراتيجية الصندوق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، سيُعزز استخدام التكنولوجيات الجغرافية المكانية لتحسين رصد وتقييم التدخلات، كما سيتم السعي إلى إرساء شراكات مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ومنظمات القطاع الخاص بغرض تعزيز القدرات الحالية لقياس ورصد وتقييم نتائج التنمية.

سابعا – إدارة المخاطر

الجدول 2

إدارة المخاطر وتدابير تخفيف أثرها

المخاطر	تصنيف المخاطر المتأصلة	تدابير التخفيف	مخاطر/التصنيف المتنبئية
مخاطر سياسية/مخاطر التسيير	متوسطة	إرساء شراكات مع وكالات الأمم المتحدة لتيسير التنفيذ في ظروف الأزمات أو عدم الاستقرار.	متوسطة
اقتصادية كلية	متوسطة	المساهمة في إضافة القيمة وتنويع الاقتصاد الوطني.	متوسطة
الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	متوسطة	دعم الحكومة لتطبيق قانون حيازة الأراضي الجديد. تنمية سلاسل القيمة المربحة لجذب رأس المال من القطاع الخاص.	منخفضة
القدرات المؤسسية	كبيرة	إنشاء وحدة إدارة لكل مشروع. تحسين قدرات موظفي الرصد والتقييم في المشروعات. القيام ببعثات دعم التنفيذ بشكل متكرر. تحسين القدرات الداخلية في إدارة المعرفة، وتنسيق الدعم في هذا القطاع لجميع المشروعات القطرية.	متوسطة
إنتمائية – الإدارة المالية	متوسطة	ضمان تعيين الموظفين الرئيسيين في الوقت المناسب، وتدريبهم بشكل مناسب ومتكامل على الإدارة المالية.	منخفضة

المخاطر التصنيف المتنبية	تدابير التخفيف	تصنيف المخاطر المتأصلة	المخاطر
متوسطة	تدريب موظفي المشروع. والقيام بمهام الإشراف مرة واحدة على الأقل في السنة. طلب تقديم التصريح الإلزامي بعدم تضارب المصالح	كبيرة	انتمائية – التوريد
متوسطة	إدخال تكنولوجيات قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	عالية	البيئية والمناخية
منخفضة	جعل الاستهداف الاجتماعي أكثر شمولاً للفئات الأكثر ضعفاً	متوسطة	الاجتماعية
كبيرة	السعي نحو إرساء شراكات مع الوكالات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لتيسير التنفيذ، وكذلك التصدي لأزمة الغذاء، وإعادة توجيه أنشطة المشروعات الجارية، وتصميم مشروع طوارئ.	كبيرة	الصحية في حالة الجوائح
متوسطة		كبيرة	المخاطر الإجمالية

COSOP results management framework

Country strategy alignment	SDGs, PNIA II and UNDAF	Key results for COSOP			
		Strategic objectives	Lending and non-lending activities for the COSOP period *	Outcome indicators **	Milestone indicators
<p>The National Development Plan (PND) 2016-2020 has five strategic objectives:</p> <p>(i) Strengthen the quality of institutions and governance;</p> <p>(ii) speed-up the development of human capital and social well-being;</p> <p>(iii) speed up the structural transformation of the economy through industrialization;</p> <p>(iv) develop infrastructure and preserve the environment;</p> <p>(v) Strengthen regional integration and international cooperation.</p>	<p>SDG1 SDG2 SDG5 SDG8 SDG13 SDG 16</p> <p>UN Development Assistance Framework 2017-2020</p>	<p>Overall Goal</p> <p>Contribute to reducing poverty and improving the food and nutrition security of smallholder farmers in a sustainable manner through supporting value chains which offer opportunities for increased income and employment in rural areas</p>		<ul style="list-style-type: none"> 150,000 people benefit from upward economic mobility (at least 50% of women and 30% youth in the age range between 15-34 years old) 	<ul style="list-style-type: none"> 300,000 beneficiaries have been reached through different interventions (at least 50% of women and 30% youth in the age range between 15-34 years old)
<p>The National Agricultural Investment Programme (PNIA) II (2018-2025), aims to enhance value addition in agricultural commodities while protecting the well-being of the population and environment.</p>	<p>SDG 16</p> <p>PNIAII Programme 5, 6</p> <p>UNDAF 2017-2020 (Effect 1, Product 1.1)</p>	<p>Strategic Objective 1:</p> <p>Improve national policies and strengthen national institutions through effective partnerships</p>	<p>Ongoing projects</p> <ul style="list-style-type: none"> PROPACOM-WEST PADFA <p>Proposed project</p> <ul style="list-style-type: none"> PADER <p><u>Non lending activities</u></p> <ul style="list-style-type: none"> Policy dialogue Partnership building Knowledge management and communication Innovation and scaling-up SSTC 	<ul style="list-style-type: none"> 50% of APOs are formalised and 25% are member of an apex organisation, participating in policy dialogue 5 inter-professional platforms created and strengthened 20% of project farmers reporting improved access to land (1.2.1) 30% of persons reporting using rural financial services (1.2.5) PND and PNIA II M&E systems are improved based on the ECOWAS system An impact assessment of the COSOP could be envisaged with a focus on job creation in rural areas 3 regional councils are actively monitoring project implementation 	<ul style="list-style-type: none"> 600 farmer organisations/cooperatives supported by the project in governance and policy dialogue 10 workshops organised to foster the development of inter-professional platforms 10 communication and awareness campaigns on land tenure are organised Elaboration of a M&E manual for PND and PNIA II and training of key government staff An impact assessment study of the COSOP is conducted focus on jobs creation in rural areas Regional councils take part in the project steering committee

Country strategy alignment	SDGs, PNIA II and UNDAF	Key results for COSOP			
				<ul style="list-style-type: none"> • First disbursement for all new projects will be effective no later than 3 months after approval • New projects procurement plans will be ready at time of approval 	<ul style="list-style-type: none"> • Using FIPS to ensure early staff recruitment and trainings in procurement for project staff • The agricultural financial institution is created by Government
	<p>SDG 1, 2, 5, 13</p> <p>PNIA II Programmes 1, 2, 3</p> <p>UNDAF 2017-2020 (Effect 3, products 3.2, 3.3)</p>	<p>Strategic Objective 2: Enhance the productivity and strengthen the resilience of smallholder farmers to climate change</p>	<p><u>Ongoing projects</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ PROPACOM-WEST ○ PADFA <p><u>Proposed project</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ PADER <p><u>Non lending activities</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ Policy dialogue ○ Partnership building ○ Knowledge management and communication ○ Innovation and scaling-up ○ SSTC 	<ul style="list-style-type: none"> • 50% of smallholder farmers reporting an increase in production (1.2.4) • 35% of smallholders reporting adoption of environmentally sustainable and climate-resilient technologies and practices (3.2.2) • Post-harvest losses reduced by 20% 	<ul style="list-style-type: none"> • 4000 hectares of farmland under water-control infrastructure constructed/rehabilitated (1.1.2) • 15,000 famers accessing production inputs and/or technological packages (1.1.3) • 15,000 of smallholder farmers trained in climate-resilient technologies • 150 market, processing and storage facilities constructed or rehabilitated (2.1.6) • 1800 beneficiaries accessing processing equipment and trained in their use.
	<p>SDG 1, 2, 5, 8</p> <p>PNIA II Programme 5, 6</p> <p>UNDAF 2017-2020 (Effect 3, product 3.4)</p>	<p>Strategic Objective 3: Enhance value addition and access to markets</p>	<p>Ongoing projects</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ PROPACOM-WEST ○ PADFA <p>Proposed project</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ PADER <p><u>Non lending activities</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ○ Policy dialogue ○ Partnership building ○ Knowledge management and communication ○ Innovation and scaling-up ○ SSTC 	<ul style="list-style-type: none"> • 35% of rural farmers' organizations and MSMEs engaged in formal partnerships/agreements or contracts with public or private entities (2.2.3) • 30% enterprises reporting having received high-quality business support services • 50% of the members of the supported farmers' organization reporting new or improved services provided by their organization (2.2.4) • At least 2 partner financial service providers with a portfolio at risk \geq30 days below 5% • 1,200 new jobs created (70% for women and youth) (2.2.1) 	<ul style="list-style-type: none"> • 30 cooperatives negotiate contracts to sell their outputs to downstream actors • 20 enterprises (either individual or collective; 50% led by youth) are contracted and received high-quality services to support farmers' organisations in improving their organizational, bargaining power and managerial skills (2.1.4) • 3 financial service providers supported in delivering outreach strategies, financial products and services to rural areas (1.1.6) • 350 rural enterprises (including cooperatives) accessing business development services (2.1.1)

Country strategy alignment	SDGs, PNIA II and UNDAF	Key results for COSOP			
Duration of Country Programme 2019-2025: 6 years		Strategic objectives	Lending and non-lending activities for the COSOP period *	Outcome indicators **	Milestone indicators
	SDG 16 CPF Effect 3 NAIP Programme 6		Lending and investment activities <ul style="list-style-type: none"> • Ongoing projects <ul style="list-style-type: none"> ◦ PROPACOM ◦ OUEST ◦ PADFA • Proposed project <ul style="list-style-type: none"> ◦ PADER Non lending/non project activities <ul style="list-style-type: none"> • Policy dialogue between stakeholders • Partnership building with the private sector • Knowledge management and communication • Building on experiences from innovation and scale up • SSTC 	<ul style="list-style-type: none"> • Percentage of persons/households reporting improved physical access to markets, processing and storage facilities (2.2.6) • Percentage of supported rural enterprises reporting an increase in profit after 3 years (2.2.2) 	<ul style="list-style-type: none"> • 300 market, processing or storage facilities constructed or rehabilitated (2.1.6) • 350 MSMEs trained in technical and business management skills (2.1.2)

Transition scenarios

1. Over the past several years, the Ivorian authorities have applied a comprehensive program of economic reforms to achieve a sustainable balance of payments position, inclusive growth, and poverty reduction by investing in priority infrastructure and social projects such as water distribution, electrification, airport modernization and road network expansion. As a result, real GDP growth averaged an estimated 7.0 percent over the 2016-2019 period. Prior to the COVID-19 pandemic, the economy was projected to grow an additional 6.7 percent in 2020, fueled by private sector investment and consumption. The pandemic is expected to have significant negative impacts on the economy, despite strong counter-fiscal measures, with growth decelerating to 2.7 per cent. While the country is currently rated by the IMF and World Bank as having a moderate risk of debt distress, there are downside risks, particularly if the impacts of the COVID-19 pandemic are deeper and longer than currently projected, resulting in declining terms of trade.
2. There is a risk of resurgence of socio-political unrest, including widespread political disturbances and strikes, in the run-up to the October 2020 Presidential election and afterwards. Conflictual elections could lead to the failure of national reconciliation and the rise of terrorists, drug and arms trafficking networks, which would limit economic and social progress. However, the base case scenario assumes that the elections will result in the first democratic handover of power in the nation's history.
3. We consider three possible trajectories over the 2020-2024 period:

Base scenario: Under the base case, following the 2020 deceleration, real GDP growth continues in the range of 6.5-7.0 per cent over the COSOP period. Policy reforms continue to be put in place, but domestic and external factors make it difficult to generate very rapid growth. Public and publicly-guaranteed debt as a share of GDP, which increases in 2020 due to COVID19 related financing, then declines as authorities continue efforts to reduce the budget deficit, mobilize domestic revenues and put debt management measures in place. The current account deficit under this scenario widens in the short term due to a decline in primary agriculture exports and an increase in imports of consumption and investment goods, but it gradually narrows over the medium term due to growth in industrial and agricultural exports.

High scenario: Under the high case, policy reforms are enacted consistent with the country's IMF program,⁷ domestic stability is maintained and, following a turbulent 2020, the external environment is very favourable with positive developments in the terms of trade. Moreover, greater volumes and higher prices for agriculture exports boost fiscal revenues from these commodities. Rising investor confidence spurred by peaceful elections as well as successful structural reforms and initiatives related to the G20 Compact with Africa result in additional private investment. This scenario would result in economic growth of roughly eight per cent, though inflationary pressures would likely occur.

Low scenario: Under the low case, an unstable regional and domestic political context slows the enactment of economic reforms and the transformation of the production system. Underperforming revenue mobilization and spending pressures from security needs reduce the availability of resources for infrastructure investments and other priority outlays. External debt and debt service would increase rapidly, including due to a higher perception of sovereign risk, undermining the capacity to repay and raising the risk of debt distress.

⁷ In December, 2019, the IMF Executive Board approved an extension and augmentation of Extended Credit Facility/Extended Fund Facility arrangements with a total access of SDR 843.972 million (about US\$1.2 billion).

Table 1
Projections for key macroeconomic and demographic variables⁸

Case	Base	High	Low
Av. Real GDP growth (2020-2024)	6.2%	7.0%	3.0%
GDP/capita (2024) ppp 2011 \$	\$4,750	\$4,800	\$4,600
PV of Public debt (% of GDP) (2024)	35.0	30.0	55.0
Debt service ratio (2024)	10.0%	8.0%	15.0%
Inflation rate (%) (2020-2024)	1.4%	3.0%	5.0%
Rural population	Current (2020): 12,750,000 2024: 13,580,000 Annual growth rate: 1.6%		
Investment climate for rural business ⁹	Rating: 4/6 The country's investment environment has continued to improve since the end of 2011. The government is committed to implement structural reforms that contribute to improve the macroeconomic environment and set the stage for sustainable growth. The country offers relatively well developed road infrastructure, the second largest port in West Africa, and a modern airport that serves major cities within and outside Africa.		
Vulnerability to shocks	Rating: 3/6 While the country's robust growth attests to its resilience to internal and external shocks, the country remains vulnerable to external risks, including volatility in the prices of agricultural and mining products, climate conditions, global and regional security risks, and a tightening of regional and international financial markets. It ranks 48 out of 181 countries in the Notre Dame GAIN index for vulnerability to climate change.		

4. Implications for IFAD

- **Lending terms and conditions.** Côte d'Ivoire is a lower middle income country that is currently provided loans on blend terms in accordance with the Policies and Criteria for IFAD Financing.¹⁰ Given its level of per capita income, roughly US\$1700 in nominal terms, it is highly unlikely to transition to less concessional terms even under a high case scenario.
- **PBAS allocation.** For IFAD11, Côte d'Ivoire received an allocation of US\$18,389,535, a slight decline from IFAD10. Under a high case scenario and increased portfolio performance, there could be an increase in the PBAS allocation for IFAD12. Conversely, under a low case scenario, the PBAS allocation would likely decline.
- **COSOP Priorities and Products.** The COSOP priorities are based on the National Agricultural Investment Programme (PNIA) II (2018-2025). These are unlikely to change significantly under the base case or high case scenarios. Under the low case, the Government may not have sufficient resources to implement planned capital investments, which would likely have a negative spillover effect on the COSOP. Given the improvements to its private sector investment environment, we expect to see significant opportunities for direct financing to the private sector under IFAD's new private sector strategy, particularly under the high case scenario.
- **Cofinancing opportunities and partnerships.** Domestic co-financing and partnership opportunities should increase under the high scenario due to higher government revenues. Conversely, the low case would constrain co-financing opportunities, both domestically and internationally, but would heighten the importance of partnership with other actors. That said, we expect that international co-financing from climate focused sources (e.g. GCF and AF) will play an increasing important role given the climate challenges that the country faces.

⁸ Data sources: IMF Country Report No. 20/132; IMF April 2020 World Economic Outlook.

⁹ Source: RSPA.

¹⁰ <https://www.ifad.org/documents/38714170/39132730/ifad-financing.pdf/9fa17549-96e0-4e45-9d50-f01e892e44b1>.

Agricultural and rural sector issues

Secteurs prioritaires	Groupes affectés	Principales difficultés	Actions nécessaires
AGRICULTURE			
Productivité agricole	Exploitants agricoles (en particulier les jeunes et les femmes)	<ul style="list-style-type: none"> • Système de production extensif et peu mécanisé, • Accès à la terre limité pour des cultures pérennes • Accès limité aux terres pour les cultures vivrières • Accès difficile aux intrants (coût élevé, marchés quasi inexistant, etc.) • Faible utilisation de semences de qualité • Faible accès des agriculteurs à la vulgarisation des techniques et au conseil agricole • Non maîtrise des techniques culturales • Faible maîtrise de l'eau • Vieillesse et faible entretien des exploitations et des vergers • Production vivrière de type pluvial, sujette aux aléas climatiques • Pression foncière en zone forestière, en zones montagneuses et en zones à forte densité de population • Vieillesse et cherté de la main d'œuvre dans l'agriculture • Absence de financement adapté à l'agriculture • Jeunes peu intéressés à une agriculture pénible et peu rémunératrice 	<ul style="list-style-type: none"> • Promouvoir la production nationale, l'intensification, la diversification des productions rurales • Redynamiser la recherche scientifique et favoriser la transmission de ses acquis au monde rural • Réadapter les itinéraires techniques aux changements climatiques • Promouvoir l'utilisation de semences améliorées et d'engrais et l'accès au conseil agricole • Soutenir la mise en place d'un système efficient d'approvisionnement en intrants • Promouvoir la diffusion de la petite mécanisation • Promouvoir l'utilisation et la diffusion des outils de récolte • Promouvoir la production irriguée par la mise en place de petits aménagements hydro agricoles, pour développer la production de contre saison • Renforcer les services financiers décentralisés et promouvoir l'offre de services financiers adaptés aux productions rurales • Mettre en place une politique de relève agricole en développant un programme d'installation des jeunes
Valorisation des produits agricole	Exploitants agricoles, transformateurs et distributeurs (en particulier les jeunes et les femmes)	<ul style="list-style-type: none"> • Pertes post-récolte élevées (au moins 40%) • Disponibilité instable de la matière première agricole • Insuffisante maîtrise des techniques de conservation et de transformation • Manque d'infrastructures de conservation et transformation • Faible implication de la recherche/développement et vulgarisation des technologies post-récoltes 	<ul style="list-style-type: none"> • Redynamiser la recherche scientifique et favoriser la transmission des acquis de la recherche • Promouvoir la première transformation des produits dans les zones de production (ex. mangue, anacarde, karité) • Vulgarisation des techniques existantes et performantes de transformation (décortiqueuses de riz, broyeuse de manioc, petits séchoirs pour les produits maraichers ou la mangue, technologie de torréfaction du café/cacao et de l'anacarde etc.) • Appui à la diffusion de la conservation réfrigérée pour les cultures saisonnières • Vulgarisation des techniques de décorticage et de dégermage du maïs pour une farine stable • Formation technique
Commercialisation des produits agricoles	Exploitants agricoles et distributeurs (en particulier les jeunes et les femmes)	<ul style="list-style-type: none"> • Désorganisation et analphabétisme des producteurs • Transactions presque toujours bord champ • Absence d'un marché géographique exclusif • Difficultés d'accès à l'information commerciale (prix, opportunités, technologies améliorées) • Contrôles routiers abusifs • Dégradation ou inexistence des infrastructures routières • Coûts élevés du transport • Quasi absence de centres de collectes adaptés • Faible promotion des produits • Coût relativement élevé de l'emballage • Méconnaissance de normes nationales de qualité 	<ul style="list-style-type: none"> • Promouvoir la vente groupée des produits agricoles pour renforcer le pouvoir vers les collecteurs/commerçants • Renforcer la structuration des interprofessions • Mettre en place des plateformes multi acteurs • Formation en techniques de vente • Favoriser la diffusion des informations commerciales et les opportunités économiques • Poursuivre le désenclavement des zones de production et des zones de consommation • Renforcer le système d'information de marché existant • Favoriser la formation d'un marché intérieur, surtout pour les vivriers

Secteurs prioritaires	Groupes affectés	Principales difficultés	Actions nécessaires
ÉLEVAGE et PÊCHE			
Élevage	Éleveurs (en particulier les jeunes et les femmes)	<ul style="list-style-type: none"> • Faiblesse de la productivité du matériel génétique local • Coût élevé des intrants • Difficultés d'accès aux pâturages et retenues d'eau • Mévente des produits de l'élevage • Méconnaissance de la valorisation des sous-produits d'abattage comme sources de revenus • Promotion insuffisante de la politique de développement de l'élevage • Conflits récurrents entre agriculteurs et éleveurs inhérents à la coexistence sur l'espace rural • Faible couverture sanitaire • Absence d'une politique de gestion de terroir au niveau local • Faible niveau de transformation des productions de l'élevage • Faible organisation des éleveurs • Valorisation insuffisante des sous-produits d'abattage • Inexistence d'un système de crédit adapté à l'élevage • Enclavement de certaines zones d'élevage 	<ul style="list-style-type: none"> • Amélioration génétique • Promouvoir l'utilisation d'aliments pour bétail de meilleure qualité • Faciliter l'accès aux intrants vétérinaires et aux aliments pour bétail • Vaccination / protection sanitaire • Renforcer les capacités des acteurs afin de leur permettre de maîtriser la législation et les techniques modernes d'élevage • Création d'un mécanisme de financement adapté • Promouvoir la transformation des produits et sous-produits d'abattage en vue de diversifier les activités génératrices de revenus • Appuyer le développement d'infrastructures de commercialisation et de transformation adaptées • Renforcer le système de contrôle de la qualité et le respect des normes sur les aliments • Renforcer les capacités des structures, des producteurs et des associations • Mettre en place un système d'information sur la disponibilité géographique des produits, des prix et d'alerte précoce et de réponse à l'urgence • Associer le petit élevage (agouti, escargot, lapin) aux productions végétales
Pêche artisanale	Pêcheurs	<ul style="list-style-type: none"> • Pertes post captures importantes des produits de la pêche/ faible niveau de conservation des produits halieutiques • Non-respect de la réglementation en vigueur et exploitation anarchique et abusive des ressources halieutiques • Pillage des ressources halieutiques de la zone économique exclusive • Faible niveau de compétences techniques et organisationnelles des acteurs • Faiblesse des politiques sectorielles et locales en matière de pêche et d'aquaculture • Étroitesse du plateau continental ivoirien • Pêche artisanale peu mécanisée • Pollution des eaux intérieures 	<ul style="list-style-type: none"> • Promouvoir la gestion durable et rationnelle des ressources halieutiques • Sécuriser les eaux territoriales • Améliorer les compétences des acteurs de la filière • Assurer le développement durable des secteurs de la pêche de l'aquaculture • Promouvoir la transformation des produits et sous-produits de la pêche en vue de diversifier les activités génératrices de revenus • Développement de la chaîne du froid • Assurer le contrôle de la qualité des produits animaux et halieutiques

Secteurs prioritaires	Groupes affectés	Principales difficultés	Actions nécessaires
<p>Capacités des Organisations professionnelles agricoles (OPA) et de leurs faitières</p>	<p>Coopératives, organisations professionnelles agricoles et faitières</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Manque de statistiques fiables sur nombre, diffusion territoriale et par filière des OPA en CI • Prolifération de petites OPA mal structurées et peu viables, surtout dans le vivrier • Méconnaissance de la loi coopérative n° 97-721 du 23 décembre 1997 • Insuffisance des ressources matérielles, humaines et financières disponibles des organisations de base • Absence de compte d'exploitation et de compte prévisionnel, tout comme un plan stratégique développement • Faible capacité de gestion financière • Faible structuration, faibles consultation et flux d'information internes dans les OPA et leurs faitières • Faible participation aux processus de prise de décision au niveau local et national • Faible lien avec autres acteurs privés • Absence de contrôle, d'inspection de suivi et d'évaluation de la part de l'Etat • Faibles capacités des acteurs de l'encadrement (ex. ANADER), faible répartition spatiale des interventions, désorganisation des actions • Analphabétisme des membres des groupements de base • Inefficacité de la Chambre d'agriculture 	<ul style="list-style-type: none"> • Recenser les OPA • Renforcer les capacités des OPA et des acteurs de l'encadrement (ex. ANADER) • Appui-conseil (agricole et de gestion) • Formation des membres • Favoriser l'accès au financement pour les OP • Redynamiser la Chambre de l'Agriculture
<p>Décentralisation du développement au niveau locale et Participation des populations au processus de formulation des politiques</p>	<p>Conseil régionales, communes, populations rurales</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Lenteur du transfert des compétences et des ressources financières et humaines • Faible décentralisation fiscale et domaniale • Faiblesses de l'appui conseil et du contrôle de l'administration centrale • Faible culture de concertation et de dialogue des élus locaux • Non maîtrise des textes et des règles de gestion des collectivités • Méconnaissance mutuelle des attributions des entités déconcentrées et décentralisées • Manque de ressources humaines et financières dans les collectivités décentralisées • Faibles capacités des collectivités en matière de planification locale • Participation des bénéficiaires aux décisions les concernant freinée par problèmes d'information et de connaissance des sujets mis à discussion • Faiblesse de l'organisation de la société civile • Insuffisante application des règles et principes de la bonne gouvernance par les élus 	<ul style="list-style-type: none"> • Mise en œuvre du décret d'application de la Loi portant transfert et répartition de compétences de l'Etat aux collectivités territoriales: Loi no. 2003-208 du 7 juillet 2003. • Survivance de la culture du développement centralisé des élus locaux • Coordination entre les compétences des acteurs décentralisés et des autorités déconcentrées • Elaboration de plans de développement avec des systèmes efficaces de suivi et évaluation

Secteurs prioritaires	Groupes affectés	Principales difficultés	Actions nécessaires
<p>Préservation de l'environnement et promotion de la gestion intégrée des ressources naturelles</p>	<p>Populations rurales</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Dégradation accrue des ressources naturelles (sols, plan d'eaux) • Forte déforestation en raison des pratiques extensives de la production • Pression foncière réduisant le temps de jachère et conduisant à l'appauvrissement des sols • Absence de politique nationale de développement durable • Faible préservation de la biodiversité • Gestion peu participative des ressources naturelles • Retard dans le transfert des compétences et des ressources aux collectivités territoriales en matière de gestion des ressources naturelles 	<ul style="list-style-type: none"> • Promouvoir la préservation de l'environnement et du développement durable • Promouvoir la Gestion Intégrée de Ressources en Eau (GIRE) • Préservation de la biodiversité par la dépollution des plans d'eau (lagunes et lacs), et une exploitation rationnelle des ressources forestière • Accélérer le transfert des ressources aux collectivités territoriales en matière de gestion des ressources naturelles • Promouvoir l'élaboration participative et la mise en œuvre par les collectivités territoriales des schémas d'aménagement du territoire et des plans de développement qui prennent en compte la gestion des terroirs et de l'eau • Elaborer une stratégie nationale de développement durable
<p>Amélioration de l'accessibilité équitable et de la qualité des services sociaux de base</p>	<p>Populations rurales</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Dysfonctionnement des infrastructures scolaires, sanitaires et hydrauliques en milieu rural • Accès limité des populations rurales aux soins de santé de qualité • Faiblesse de la qualité de l'enseignement • Insuffisance de l'entretien des ouvrages hydrauliques 	<p>A long terme:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Elaborer une stratégie pour l'amélioration des services sociaux favorisant le transfert effectif des compétences et ressources aux Collectivités Décentralisées, la régionalisation de l'enseignement supérieur, le renforcement des capacités du personnel <p>A court et moyen termes:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Secteur de l'éducation et de la santé: Réhabiliter et construire les infrastructures scolaires et sanitaires; Promouvoir la formation du personnel de l'éducation et de la santé dans les centres de santé communautaires • Accès à Eau potable: Améliorer l'approvisionnement en eau en milieu rural et l'entretien des réalisations; Favoriser une gestion communautaires des ouvrages hydrauliques

SECAP background study

Résumé

Depuis la fin de la crise postélectorale en 2011, l'économie ivoirienne a connu une forte croissance économique moyenne de 9,5%¹¹ entre 2012 et 2015. Cette relance économique a été essentiellement soutenue par les investissements publics et privés et par les efforts menés dans le cadre du Plan National de Développement (PND, 2016 -2020) pour l'amélioration des affaires.

Dans cette vision, le Programme National d'Investissement Agricole de deuxième génération (PNIA2, 2018-2025), vise l'amélioration de la valeur ajoutée dans le domaine agro-sylvo-pastorale et halieutique. Il a donc pour objectifs d'améliorer (i) la gouvernance du secteur agricole; (ii) la productivité et la compétitivité du secteur agricole, et (iii) la souveraineté alimentaire; ceci à travers des systèmes de production résilient aux changements climatiques, respectueux de l'environnement et du bien-être des populations.

Afin d'aider la Côte d'Ivoire à atteindre ces objectifs, le cadre de coopération entre le FIDA et le gouvernement doit tenir compte des preuves scientifiques sur des menaces climatiques et environnementales existantes et potentielles, afin de développer des politiques agricoles (et investissements connexes) pertinent et résilientes au climat.

Objectif

Les principaux objectifs du SECAP pour le COSOP de la Côte d'Ivoire sont:

- Évaluer scientifiquement et stratégiquement l'impact des tendances actuelles et futures du changement climatique et de la dégradation de l'environnement sur les performances du développement agricole en Côte d'Ivoire afin de réduire la pauvreté rurale, améliorer la nutrition et éliminer l'insécurité alimentaire, tout en renforçant la résilience du pays
- Proposer une politique efficace et efficiente d'adaptation et d'atténuation du changement climatique et des options stratégiques pour le COSOP.

Vue d'ensemble du contexte national

Situation économique générale. La Côte d'Ivoire a une superficie de 322 463 km². Sa population était estimée en 2014 à 22,6 millions d'habitants avec 77,3% de jeunes ayant moins de 35 ans (RPGH, 2014)

Depuis la fin de la crise postélectorale en 2011, l'économie ivoirienne a connu une forte croissance économique moyenne de 9,5%¹² entre 2012 et 2015. Cette relance économique a été essentiellement soutenue par les investissements publics et privés et par les efforts menés dans le cadre du Plan National de Développement (PND) pour l'amélioration des affaires. Toutefois, en 2016 et 2017, l'économie ivoirienne a connu une légère régression de son taux de croissance qui est passé, respectivement de 8,8% à 7,8% due en partie à: (i) la baisse prolongée du prix du cacao sur les marchés internationaux; (ii) la hausse du prix du pétrole et (iii) des troubles sociaux.

Le Gouvernement ivoirien devra en conséquence mettre en place des politiques budgétaires et monétaires rigoureuses permettant d'avoir une meilleure maîtrise des finances publiques et un maintien de l'inflation à un niveau modéré tout en assurant une croissance plus inclusive et mieux partagée.

Situation du secteur agricole et pauvreté rurale. Le secteur Agricole (agriculture, élevage et pêche) occupe une place prépondérante dans l'économie du pays. Il emploie près de 70% de la population active et représente 21% du PIB et plus de 60% des recettes d'exportation (MEF, 2015). La performance du secteur Agricole s'est dégradée ces

¹¹ Ministère de l'Economie et des Finances

¹² Ministère de l'Economie et des Finances

dernières années, avec une baisse de 2% du PIB en 2016, essentiellement due à de mauvaises conditions climatiques et à la chute des prix de plusieurs produits d'exportations.

Le pays possède d'énormes potentialités agricoles, avec une superficie cultivable d'environ 23-25 millions d'hectares (ha) et un potentiel irrigable de 200 000 ha.

L'agriculture ivoirienne est principalement constituée de cultures pérennes qui occupent la majorité des terres (72% contre 27% pour les vivriers et maraîchers). Elle est caractérisée, entre autres, par: (i) un faible niveau de productivité due à une faible utilisation des intrants agricoles et une faible mécanisation; (ii) des exploitations agricoles de petite taille; (iii) une forte saisonnalité de la production vivrière et de fortes variations annuelles dues aux aléas climatiques; (iv) le vieillissement de la main d'œuvre agricole, ainsi que le désintéressement des jeunes au métier d'agriculteur.

L'élevage, pourvoyeurs d'emploi pour les jeunes, représente seulement 4,5% du PIB agricole et 2% du PIB total. Le taux de couverture des besoins nationaux en viande et en abats était de 26,69% en 2014. Les contraintes en matière d'élevage sont: (i) la faible productivité du matériel génétique local; (ii) le coût élevé des intrants; (iii) l'absence de politique cohérente de gestion de l'espace rural; et (iv) le manque de financement adapté aux investissements ou à la modernisation des exploitations.

La pêche représente une faible du PIB (0,9% en 2014), génère directement 100 000 emplois et fait vivre indirectement 700 000 personnes. Les faibles performances de la production nationale sont dues en grande partie à: (i) l'inadéquation de son cadre réglementaire et législatif; (ii) l'étroitesse du plateau continental ivoirien; (iii) la vétusté des engins de pêche et une pratique de pêche artisanale peu mécanisée; et (v) l'érosion et la pollution des eaux intérieures.

Pauvreté rurale. En 2015, l'enquête nationale auprès des ménages a révélé un recul de la pauvreté (46,3% contre 48,9% en 2008). Ce recul s'explique par la bonne performance économique enregistrée depuis la fin de la crise sociopolitique en avril 2011. Comme les années antérieures, la pauvreté est plus accentuée en milieu rural qu'en milieu urbain (56,8% contre 35,9%, 2015). La pauvreté rurale est passée de 62,5% en 2008 à 56,8% en 2015 et touche surtout les agriculteurs (5 agriculteurs sur 10 sont pauvres).

Sécurité alimentaire et nutritionnelle. L'insécurité alimentaire touche 12,8% des ménages, avec une incidence majeure en milieu rural (15%) qu'en milieu urbain (10,6%). Au niveau national, 30% des enfants de moins de 5 ans souffrent de malnutrition chronique. Ce taux est à la limite du seuil «critique» de 40% dans les régions du Nord et de l'Ouest (SMART, 2011). Sur le plan nutritionnel, il faut souligner que, en 2014, 20,5% de la population ivoirienne n'atteignait pas le niveau minimal d'apport calorique (ENV, 2015).

Le Programme National de Développement (PND, 2016-2020) constitue le cadre unique de référence pour l'ensemble des stratégies et des interventions de développement de la Côte d'Ivoire. Il vise la création de richesse et d'emploi par la promotion du secteur privé et un développement inclusif. Dans le secteur agricole il entend accélérer la transformation structurelle de l'économie en établissant un lien fort entre l'agriculture, l'agro-business et l'industrie.

Dans cette vision, le Programme National d'Investissement Agricole de deuxième génération (PNIA2, 2018-2025), en cohérence avec la Loi d'Orientation Agricole de Côte d'Ivoire (LOA CI), vise l'amélioration de la valeur ajoutée dans le domaine agro-sylvo-pastorale et halieutique, ceci à travers des systèmes de production respectueux de l'environnement et du bien-être des populations. Il a donc pour objectifs d'améliorer (i) la gouvernance du secteur agricole; (ii) la productivité et la compétitivité du secteur agricole, et (iii) la souveraineté alimentaire et la résilience des populations. Les Organisations Professionnelles Agricoles (OPA) et le secteur privé (sociétés agroindustrielles) joueront un rôle important dans l'atteinte de ces objectifs.

Le présent RB-COSOP est en ligne avec les objectifs du PNIA2, et particulièrement les programmes 1, 2, 3, 5 et 6 relatifs respectivement à: (i) la productivité et développement durable de la production agro-sylvo-pastorale et halieutique; (ii) l'amélioration de la valeur ajoutée et de la performance des marchés; (iii) la gestion durable des ressources environnementales et résilience climatique, (iv) amélioration de l'accès au financement et à des canaux d'investissement privé; et (iv) le renforcement du cadre institutionnel, de la gouvernance du secteur et de l'environnement des affaires. Il adhère aussi au principe de développement agricole à travers des Agropoles promu par le PNIA2.

Les défis environnementaux et leurs effets sur le développement agricole et la pauvreté rurale

Déséquilibre des nutriments du sol

Le sol est le fondement de la production agricole. Sa fertilité peut affecter directement la croissance des cultures avec des changements dans le carbone du sol (C), l'azote (N) et les activités microbiennes, qui sont susceptibles de changer avec le changement climatique, la température et les variations de précipitations. En tant que base matérielle de la croissance des plantes, le sol est également un milieu important pour l'accumulation et la décomposition des polluants.

L'augmentation rapide de la population a entraîné une augmentation de la demande de terres agricoles. Ceci, à son tour, a conduit à la réduction de la taille des exploitations par ménage. En conséquence, les périodes de jachère sont soit raccourcies, soit inexistantes, ce qui entraîne une tendance irrésistible à l'épuisement des nutriments du sol.

En outre, l'application irrationnelle d'essences chimiques, d'herbicides et de pesticides signifie que l'environnement du sol est de plus en plus pollué et dégradé.

Evolution du couvert végétal et des ressources forestières

Entre 1950 et 2000, le pays a perdu 80% de son couvert végétal et forestier, classant la Côte d'Ivoire en tête des pays d'Afrique tropicale en termes de déforestation. La forêt dense humide a régressé de 6,8 millions d'hectares en 1955 à 1,5 million d'hectares en 1999. En l'absence d'une intensification marquée des techniques culturales, le potentiel de production caféière et cacaoyère dépend essentiellement de la création de nouvelles plantations.

Activités post-récolte

les risques identifiés sont i) une mauvaise gestion des déchets et des eaux usées des unités de transformation; (ii) l'utilisation d'énergies conventionnelles (bois, charbon de bois) pour le fonctionnement des unités de stockage, de transformation ou encore de mise en marché à la place d'énergies vertes par les entrepreneurs du fait d'un coût à l'investissement dissuasif ou de leur indisponibilité sur le marché; (iii) une mauvaise implantation des infrastructures menant à des pollutions de cours d'eau ou à la fragilisation de l'environnement.

Défis et impacts du changement climatique sur le développement agricole et la pauvreté

Réduction de la pluviométrie.

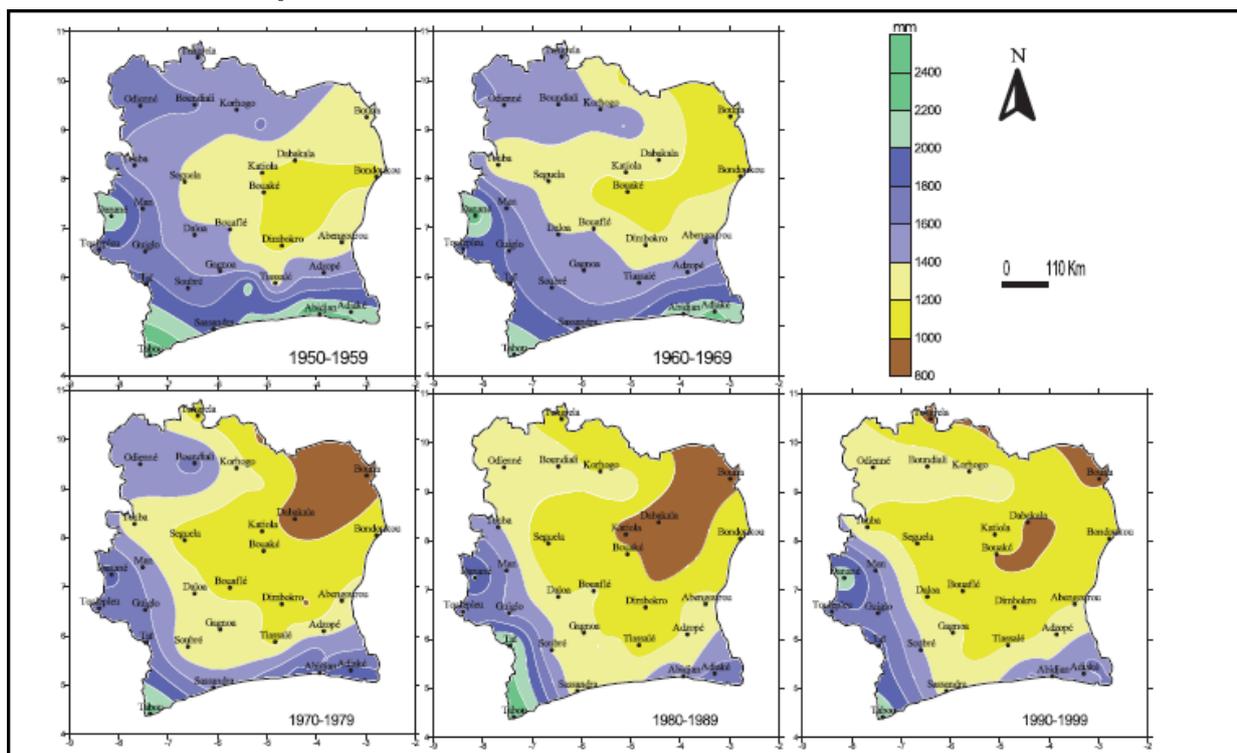


Figure 1: Hauteurs pluviométriques moyenne annuelle avant et après la décennie 70

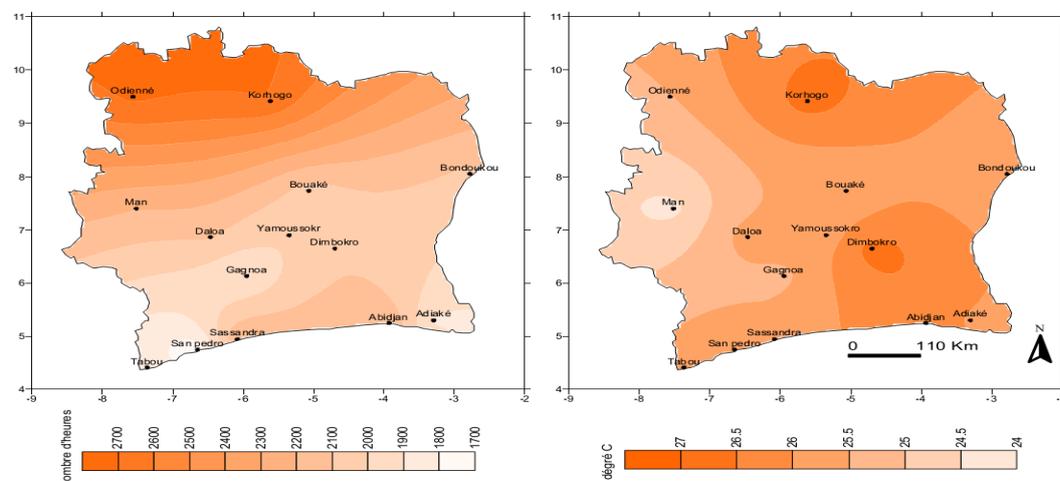
Au cours des cinq dernières décennies, la pluviométrie moyenne annuelle a baissé de façon sensible suivant un gradient Est-Ouest et Nord-Sud. La variation relative calculée entre 1950-1960 et 1970-1990 montre une diminution des précipitations d'environ 25% sur l'ensemble du pays, voire 28% dans la partie septentrionale¹³. Ainsi dans les régions d'intervention du FIDA, la région de Denguélé (Odienné) qui, auparavant, recevait entre 1400 et 1600 mm de pluie par an, ne reçoit plus que 1200 à 1400 mm/an. La situation est encore plus préoccupante dans les régions du Zanzan (Bouna) et de la Vallée du Bandama (Dabakala) où dorénavant les pluies annuelles restent inférieures à 1000 mm. En outre, la limite de la forêt dense humide s'est drastiquement réduite aux zones extrêmes Sud-est, Sud-ouest et à l'Ouest montagneux. On note toutefois que la station de Danané localisée dans la région des Montagnes, continue à recevoir d'importants volumes d'eau. Durant la décennie 1990-1999, le schéma pluviométrique n'a guère évolué avec toutefois un rétrécissement de la zone de pluviométrie inférieure à 1000 mm qui se limite désormais aux confins Nord (Tengrela) et Nord-Est (Bouna) et quelques stations du Centre (Bouaké et Dabakala).

Augmentation des températures annuelles et de l'insolation. Les températures enregistrées suivent une progression Sud-Nord avec les températures annuelles les plus basses dans la zone montagneuse à l'Ouest et les plus fortes dans l'extrême Nord. La carte des cumuls annuels moyens du nombre d'heures d'insolation montre une répartition suivant un gradient climatique Sud-Nord proche de celui des températures. L'augmentation de la température de l'air a des conséquences notables avec l'accroissement de l'évapotranspiration du sol et des plantes, en diminuant la quantité d'eau disponible pour la croissance des plantes. Par ailleurs, l'étude du changement climatique sur les ressources en eau dans le cas des bassins versants des fleuves Bandama

¹³ PROPACOM, Document de travail n°3, Mesures d'adaptation au changement climatique et PNUD, Etude de Vulnérabilité du Secteur Agricole face aux Changements Climatiques en Côte d'Ivoire.

et Sassandra a montré que les températures moyennes mensuelles sur ces deux bassins devraient augmenter entre 2,3°C et 4,1°C au cours des quatre prochaines décennies. Cette augmentation conjuguée à la baisse de la pluviométrie et des ressources en eau pourrait affecter la production agricole et la production totale d'énergie électrique des barrages construits sur ces fleuves¹⁴.

Figure 2: Nombre d'heure d'insolation (gauche) et température annuelle (droite) entre 1960 et 1997



Réduction de la longueur des saisons culturales. Dans la zone de savane, la durée de la saison culturale s'est raccourcie: de 20 à 30 jours à Odienné, 10 à 20 jours dans les régions du Zanzan, Vallée du Bandama et Worodougou, de 0 à 10 jours dans la région des Savanes à Bafing et à l'Est et au Sud de la région des Montagnes. Dans l'extrême Ouest de la région des Montagnes, la durée s'est allongée de 10 à 20 jours dans la zone de Danané et de 0 à 10 jours vers Man¹⁵.

On attend une diminution de la pluviométrie dans l'ensemble de la zone de savane et une légère augmentation de celles-ci dans le Sud-ouest du pays¹⁶. Les prévisions des effets du changement climatique sur les rendements des principales cultures vivrières (riz, maïs, igname et manioc) appuyées par le FIDA sont: i) une perte de 5-25% des rendements en riz pluvial dans la zone de savane et de transition surtout dans les régions de la Vallée du Bandama, Zanzan et Worodougou; et ii) une diminution de 5-25% des rendements en maïs dans l'ensemble de la zone d'intervention¹⁷. Par ailleurs, les analyses montrent une augmentation de la fréquence et de l'amplitude des aléas climatiques tels que les sécheresses dans la zone de savane et les inondations dans la zone Nord-Ouest (Odienné) et la zone Ouest montagneuse¹⁸.

On attend une diminution de la pluviométrie dans l'ensemble de la zone de savane et une légère augmentation de celles-ci dans le Sud-ouest du pays¹⁹. Par ailleurs, les analyses montrent une augmentation de la fréquence et de l'amplitude des aléas climatiques tels que les sécheresses dans la zone de savane et les inondations dans la zone Nord-Ouest (Odienné) et la zone Ouest montagneuse²⁰.

¹⁴ Programme de Protection de l'Environnement et de Gestion Durable des Ressources Naturelles (PGDRN), PNUD.

¹⁵ PROPACOM, Document de travail n°3, Mesures d'adaptation au changement climatique.

¹⁶ Selon les résultats du modèle CSIRO Mark 3, le scénario le plus plausible.

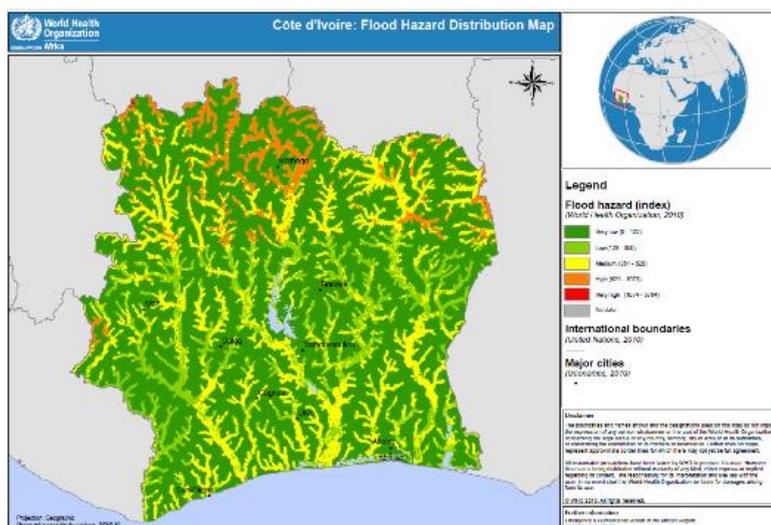
¹⁷ Selon le modèle CSIRO Mark 3.

¹⁸ OMS, 2010.

¹⁹ Selon les résultats du modèle CSIRO Mark 3, le scénario le plus plausible.

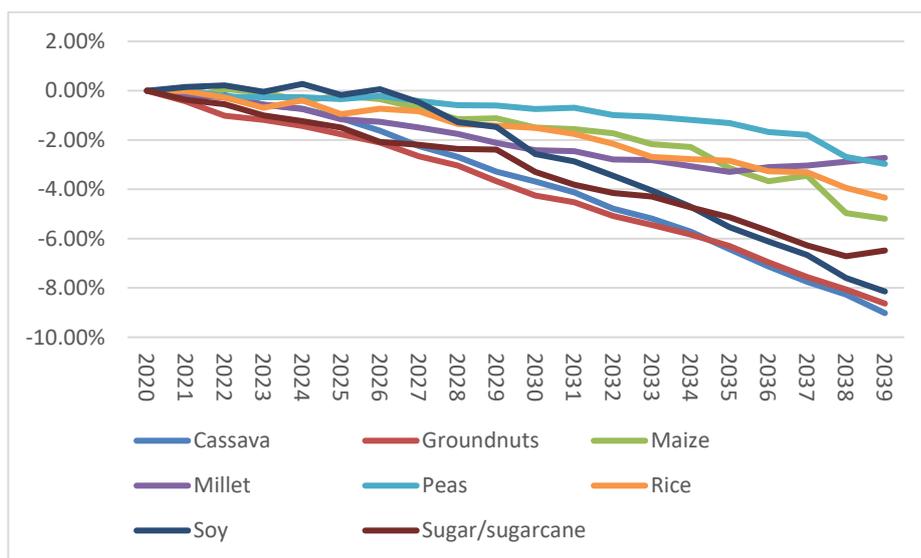
²⁰ OMS, 2010.

Figure 4: Prévisions sur les risques d'inondation

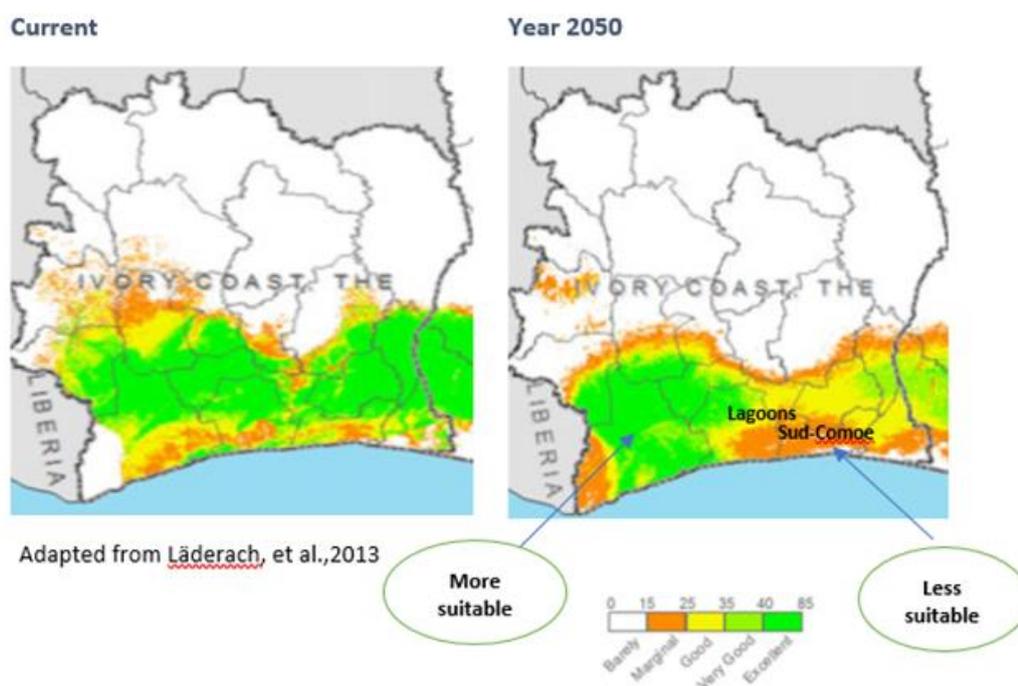


Impact du changement climatique sur les rendements. Selon l’outil CARD (Climate Adaptation in Rural Development) développé par le FIDA, les prévisions des effets du changement climatique sur les rendements des principales cultures pluviales au niveau national montrent que ces derniers sont sujets à de fortes baisses dans le scénario RCP8.5 d’ici 2039. Les pertes les plus importantes sont de 9% pour la manioc, 8.6% pour l’arachide et 8.1% pour le soja. Le choix des secteurs à cibler dans le cadre des interventions du FIDA au Cameroun doit tenir compte de ces projections et des mesures d’adaptation doivent être envisagées afin de garantir: la résilience de ces cultures aux impacts du changement climatique.

Figure 5: Impact du changement climatique sur les rendements des cultures pluviales en Côte d’Ivoire (CARD)



With regard to the cocoa sector, it may be impacted by climate change effects, especially rising temperatures that could dry out the soil and reduce its fertility, forcing many farmers to move their crops to higher ground, where temperatures are more conducive to cocoa growing.



De manière globale, l'impact des effets du changement climatique sur la production agricole sont: i) l'augmentation de la température de l'air qui pourra avoir des conséquences sur l'accroissement de l'évapotranspiration du sol et des plantes qui viendra diminuer la quantité d'eau disponible pour la croissance des plantes; et ii) l'augmentation de la fréquence et de l'amplitude des aléas climatiques tels que les fortes pluies et les inondations, notamment à l'extrême Est et dans la région de Poro avec de forts risques d'inondation²¹.

Partie 2. Cadre juridique et institutionnel

Cadres politiques et réglementaires

Le Programme National de Développement (PND, 2016-2020) constitue le cadre unique de référence pour l'ensemble des stratégies et des interventions de développement de la Côte d'Ivoire. Il vise la création de richesse et d'emploi par la promotion du secteur privé et un développement inclusif. Dans le secteur agricole il entend accélérer la transformation structurelle de l'économie en établissant un lien fort entre l'agriculture, l'agrobusiness et l'industrie.

Dans cette vision, le **Programme National d'Investissement Agricole** de deuxième génération (PNIA2, 2018-2025), en cohérence avec la **Loi d'Orientation Agricole de Côte d'Ivoire** (LOA CI), vise l'amélioration de la valeur ajoutée dans le domaine agro-sylvo-pastorale et halieutique, ceci à travers des systèmes de production respectueux de l'environnement et du bien-être des populations. Il a donc pour objectifs d'améliorer (i) la

²¹ OMS, *E-atlas sur l'évaluation du risque d'inondation en Côte d'Ivoire, 2010*.

gouvernance du secteur agricole; (ii) la productivité et la compétitivité du secteur agricole, et (iii) la souveraineté alimentaire et la résilience des populations. Les Organisations Professionnelles Agricoles (OPA) et le secteur privé (sociétés agroindustrielles) joueront un rôle important dans l'atteinte de ces objectifs.

Le présent RB-COSOP est en ligne avec les objectifs du PNIA2, et particulièrement les programmes 1, 2, 3, 5 et 6 relatifs respectivement à: (i) la productivité et développement durable de la production agro-sylvo-pastorale et halieutique; (ii) l'amélioration de la valeur ajoutée et de la performance des marchés; (iii) la gestion durable des ressources environnementales et résilience climatique, (iv) amélioration de l'accès au financement et à des canaux d'investissement privé; et (v) le renforcement du cadre institutionnel, de la gouvernance du secteur et de l'environnement des affaires. Il adhère aussi au principe de développement agricole à travers des Agropoles promu par le PNIA2.

La Côte d'Ivoire a mis en place en 2012 le **Programme National Changement Climatique (PNCC)** afin de coordonner, proposer et promouvoir des mesures et stratégies en matière de lutte contre les changements climatiques. Une Stratégie Nationale de Lutte contre les Changements Climatiques 2015-2020 a été adoptée fin 2014. Elle a pour but: i) d'intégrer le changement climatique dans les politiques et stratégies sectorielles au niveau de l'atténuation et de l'adaptation; ii) d'améliorer les connaissances sur le changement climatique et de renforcer les capacités techniques et humaines des acteurs; iii) de promouvoir la recherche-développement et le transfert de technologies; iv) de mieux gérer le risques; et v) de renforcer la coopération internationale avec la mobilisation de financements pour la mise en œuvre de la PNCC.

Au niveau national, la Côte d'Ivoire entend: (i) marquer sa volonté de réduire l'empreinte carbone de son développement en privilégiant des options d'atténuation présentant des "co-bénéfices" élevés; ii) renforcer la résilience du pays aux changements climatiques; et iii) mettre en cohérence ses politiques sectorielles pour faciliter l'atteinte de ces objectifs. De plus, la loi-cadre sur l'environnement n° 96-766 du 3 octobre 1996 définit la procédure des études d'impacts et notices d'impact à élaborer avant la mise en œuvre d'activités ayant un impact sur l'environnement.

Contribution Déterminée au niveau Nationale (CDN/NDC). Considérant les préoccupations croissantes au sujet des changements climatiques, la Contribution Déterminée au niveau National de la Côte d'Ivoire à l'Accord de Paris, prévoit une réduction de 28 % des émissions de GES d'ici 2030, avec un accent particulier sur l'agriculture, l'utilisation des terres et la foresterie. En termes d'atténuation du changement climatique, les interventions prévues dans le secteur agricole comprennent la mise en œuvre d'une "agriculture zéro déforestation", l'agroforesterie, l'agriculture de conservation, la classification et la gestion participatives des forêts, et la restauration et la restauration de matière organique des sols. En ce qui concerne l'adaptation au changement climatique, la priorité est accordée à la gestion durable des ressources en eau, ainsi qu'à de nouvelles mesures dans les secteurs de l'agriculture, notamment la culture de plantes résistantes au changement climatique et aux maladies et la sauvegarde de la diversité génétique aquacole.

Genre. La Côte d'Ivoire a ratifié des instruments internationaux majeurs reconnaissant aux femmes et aux hommes l'égalité en droit et en devoir et interdisant toute discrimination à l'égard des femmes. Il s'agit notamment de la **Plate-Forme d'Actions de Beijing** de 1995, de la Convention sur l'Élimination de toutes les formes de Discriminations à l'Égard des Femmes (CEDEF) et la déclaration solennelle des Chef d'Etats et des gouvernements africains sur l'égalité entre les hommes et les femmes en Afrique adoptée en juillet 2004.

Sur le plan national, la nouvelle Constitution adoptée en octobre 2016 et promulguée en décembre 2016 assure, dans son texte, la parité entre les femmes et les hommes. De nombreux articles de cette Constitution sont spécifiquement axés sur l'autonomisation des femmes et la lutte contre les violences basées sur le genre. En 2010, le gouvernement a créé le Comité national de lutte contre les violences faites aux femmes et aux enfants

(CNLVFE). Ses activités comprennent la prévention et l'assistance aux victimes de Violence Basée sur le Genre (VBG) Le pays a aussi renforcé son dispositif légal national avec l'adoption de textes de loi (i) rendant l'école obligatoire pour tous les enfants (filles et garçons) de 5 à 16 ans, (ii) donnant plus de pouvoir aux femmes au sein de leur foyer et (iii) punissant les mutilations génitales féminines, les mariages précoces et forcés, entre autres.

Dans ses opérations, le FIDA prévoit plusieurs mesures visant à éliminer le travail des enfants dans l'agriculture : (i) Sensibilisation par le biais des radios, des agents de vulgarisation, des dirigeants locaux pour interdire le travail des enfants. (ii) Sensibilisation à l'impact des pesticides et de la fumée sur la santé des enfants ; (iii) Mieux adapter la politique en matière de travail des enfants, y compris les clauses dans les contrats avec les fournisseurs et les partenaires. (iv) Renforcer la résilience comme moyen de protéger les enfants contre les conditions de travail pénibles.

Nutrition. Soucieux de montrer son engagement en faveur de la Décennie d'action pour la nutrition, le gouvernement a adhéré au mouvement Scaling Up en 2013. Il a créé en 2016 un conseil national de la nutrition dirigé par le Premier ministre afin d'assurer la coordination des activités de nutrition au plus haut niveau.

Partie 3. Recommandations stratégiques

Les interventions du FIDA sous ce COSOP vont adopter une approche visant à transformer le genre, en: augmentant la participation des femmes au dialogue politique et aux processus de prise de décision; améliorer leur accès aux titres fonciers sécurisés, aux nouvelles technologies et aux intrants agricoles; et développer les compétences en finance, gestion et entrepreneuriat surtout en agriculture sobre en carbone et climato résiliente.

Le programme ciblera les jeunes des zones rurales et soutiendra le développement d'entreprises dirigées par des jeunes dans les chaînes de valeurs ciblées. Des programmes de formation professionnelle et d'alphabétisation seront mis au point et des centres d'incubation seront utilisés comme outils d'apprentissage par la pratique et l'échange d'expériences, la création d'opportunités avec les unités de transformation.

En ce qui concerne la nutrition, la disponibilité et l'accessibilité des aliments seront améliorées grâce à une productivité agricole accrue et à une amélioration de la qualité des aliments, tandis que les programmes de formation sur les pratiques de nutrition encourageront l'adoption de régimes alimentaires plus nutritifs et équilibrés. Le COSOP s'appuiera sur le Centre d'excellence régional contre la faim et la malnutrition mis en place par le Gouvernement ivoirien et le Programme alimentaire mondial (PAM).

Ciblage. Sur le plan géographique, le FIDA continuera de cibler les régions du nord (Centre-Nord, Nord et Nord-Ouest), qui restent les plus pauvres du pays et les plus vulnérables. Le programme de pays sera étendu aux régions centrales, en particulier les régions de N'Zi, Iffou et Moronou, qui ont connu une augmentation de la pauvreté et une émigration élevée des jeunes. Le ciblage social sera aligné sur la politique nationale d'égalité des chances, d'équité et de genre. Des stratégies spéciales seront mises en place pour répondre aux besoins spécifiques des personnes extrêmement vulnérables à la pauvreté et aux chocs externes, ainsi que des groupes marginalisés, y compris les personnes handicapées. Le ciblage sectoriel s'appuiera sur des chaînes de valeur, mettant l'accent sur les produits de base contribuant à la sécurité alimentaire et nutritionnelle, tout en maximisant les revenus des ménages ruraux. Les cultures vivrières continueront d'être au centre des opérations financées par le FIDA, car le gouvernement souhaite que le pays vise à réduire les importations de produits alimentaires en augmentant la production locale de produits alimentaires, en particulier de produits tels que le riz. Les mangues et les noix de cajou seront également visées en raison des possibilités offertes par ces chaînes de valeur en termes d'augmentation des revenus des petits exploitants, en particulier des femmes et des jeunes. L'élevage, la pisciculture et les produits non ligneux sont également des chaînes de valeur potentielles à soutenir dans la mise en œuvre de ce COSOP.

La Côte d'Ivoire, signataire de l'Accord de Paris, s'est engagée dans la lutte contre le changement climatique à réduire ses émissions de gaz à effet de serre de 28% d'ici 2030. Le pays a pris des mesures pour mettre en œuvre l'Accord de Paris niveau local. L'agriculture, l'élevage, la foresterie, l'énergie, l'utilisation des sols et la forêt sont les principaux secteurs cibles des mesures d'atténuation et d'adaptation. Les nouveaux investissements du FIDA dans le cadre du nouveau COSOP du FIDA 11 contribueront à la réalisation de ces objectifs en Côte d'Ivoire, pays dans lequel les forêts nationales jouent un rôle important dans la réglementation mondiale en matière de changement climatique.

A travers ce nouveau COSOP, le FIDA a un rôle important à jouer dans le secteur agricole afin de rendre l'agriculture ivoirienne résiliente aux changements climatiques et par conséquent aider le pays à atteindre les objectifs de l'Accord de Paris et les Objectifs de Développement Durable. Ceci devrait permettre aussi le pays à mettre en œuvre le programme REDD+ sur la réduction de déforestation et réduction des émissions liées à la dégradation des forêts, le partenariat sur la facilité carbone. Pour ce faire le FIDA peut mobiliser les fonds internationaux dont le pays a accès, tels que le Fonds Vert pour le Climat (GCF), le fond d'adaptation, le fond SDGs pour appuyer le portefeuille dans la gestion des risques climatiques et environnementaux tout en générant des retombées positives sur les communautés rurales. Le FIDA pourra également travailler avec le FIRCA qui est la première institution nationale de Côte d'Ivoire à être accréditée au Fond d'adaptation.

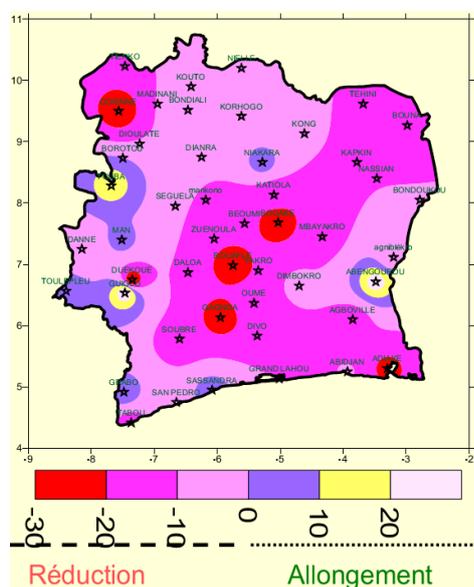


Figure 3: Ecarts (en jours) de la durée de la saison culturale

COSOP preparation process

Processus de préparation du COSOP, y compris les études préparatoires, la consultation des parties prenantes et les manifestations

Introduction

1. Le premier Programme d'options stratégiques du FIDA (COSOP) pour la Côte d'Ivoire a été approuvé en 1997, suivi par une nouvelle stratégie d'intervention du FIDA basée sur les résultats en vigueur pour la période 2010-2015. En absence d'une stratégie nationale de développement agricole à moyen terme, les interventions de soutien du FIDA ont été encadrées par une note stratégique pays, valable jusqu'à l'adoption du nouveau cadre d'options stratégiques pour le pays.
2. Le Gouvernement et le FIDA se sont accordés pour élaborer un nouveau COSOP (2020-2025) après l'adoption du Plan national d'Investissement Agricole de deuxième génération (PNIA2). Suite à la validation du PNIA2 et la signature du pacte des parties prenantes en novembre 2017, la formulation du COSOP a été lancée en mars 2018. Elle est pilotée par le FIDA en collaboration le Ministère en charge de l'Agriculture et du Développement Rural (MINADER), en étroite collaboration avec les autres ministères concernés par le développement agricole et rural, les partenaires des secteurs privé et coopératif et les partenaires au développement.
3. Le processus de formulation du COSOP, s'est articulé autour des principales phases suivantes: (i) collecte de données, revue des documents stratégiques du pays, rédaction d'une version préliminaire du COSOP; (ii) lancement national de la formulation du COSOP; (iii) Ateliers thématiques, d'orientation sur les objectifs stratégiques et d'alignement sur les politiques nationales; (iv) Revue interne par le FIDA (CPMT, OSC); (v) Consultation avec les Agences basées à Rome et l'équipe pays des Nations Unies (v) Réunion de validation du COSOP par la partie nationale; et (vi) approbation du COSOP par le conseil d'administration du FIDA.

Phase préliminaire

4. La phase préliminaire a démarrée avec la collecte de données, la revue des documents stratégiques du pays, et la rédaction d'un draft du COSOP par le bureau pays du FIDA. Le draft a été rédigé à partir (i) de l'analyse de la situation de pauvreté et de la sécurité alimentaire et nutritionnelle dans le pays; (ii) des politiques nationales et sectorielles (PND, LOA, PNIA, Loi sur le Foncier rural, SNDR, SNDCV, etc.); (iii) les projets/programmes et interventions du FIDA dans le pays; (iv) le cadre stratégique 2016-2025 du FIDA; (v) les documents relatifs au processus pour l'élaboration du COSOP. Ce draft du COSOP décrit le contexte national, résume les politiques nationales et sectorielles pertinentes, fait une analyse de la pauvreté rurale, la sécurité alimentaire et nutritionnelle. Il dégage les contraintes, enjeux et les défis du développement agricole et rural, ainsi que les priorités envisageables pour les interventions du FIDA en Côte d'Ivoire. L'ébauche du COSOP a été ensuite analysée par le MINADER et toutes les parties intervenant dans le développement rural en Côte d'Ivoire.

Phase d'analyse de la situation et des objectifs stratégique par la partie nationale et les populations rurales

5. Le 27 et 28 Juin 2018, le MINADER a organisé un Atelier national de lancement du processus d'élaboration du RB-COSOP. L'objectif de l'atelier était d'informer l'ensemble des acteurs du monde rural du pays de l'élaboration du COSOP et de recueillir leur avis sur la conception et le contenu du document. Environ 60 personnes ont participé à l'atelier: i) les représentants des différents Ministères (Ministère du Plan et du Développement, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural; Ministère des Ressources Animales et Halieutique; Ministère des Eaux et Forêts; Ministère de la Salubrité, de l'Environnement et du Développement Durable; Ministère des Finances; Ministère du Commerce, de l'Artisanat et de la Promotion des PME;

Ministère de l'Industrie et des Mines; Ministère de la Promotion de la Jeunesse, de l'Emploi des Jeunes et du Service Civique); ii) les représentants de la Chambre de l'Agriculture et de la Chambre du Commerce et de l'Industrie; iii) les Agences techniques (FIRCA, ANADER, ADERIZ et CNRA); iv) les partenaires au développement; v) les organisations de producteurs; et vi) les interprofessions (riz, oignon).

6. Quatre réunions thématiques ont été organisées, pour permettre à ces acteurs de réfléchir sur les thématiques suivantes:
 - Objectif stratégique 1: La structuration et la participation au dialogue politique des acteurs des filières agro-sylvo-pastorales et halieutiques sont renforcées.
 - Objectif stratégique 2: Les filières agro-sylvo-pastorales et halieutiques sont plus productives, compétitives et créatrices d'emplois et de richesses
 - Diagnostic du pays et ciblage géographique et thématiques des interventions du FIDA
 - Les résultats et enseignement tirés des précédents COSOP, les résultats durables et la réussite de la mise en œuvre
7. Les discussions qu'ont suivi la présentation en plénière des différents thèmes ont porté sur les axes stratégiques possible, les critères pour l'identification des zones d'intervention du FIDA et sur les actions d'appui à la professionnalisation des acteurs des filières, la valorisation et la commercialisation des produits agro-pastoraux.
8. Un compte rendu de l'atelier a été ensuite rédigé par le MINADER et ses différentes recommandations ont permis d'améliorer le projet du COSOP et ainsi obtenir un document consensuel. Ce document a été ensuite transmis au FIDA pour une revue interne.

Revue des paires (CPMT)

9. Le 17 Juillet 2018 une réunion de l'équipe FIDA (CPMT) à Rome a eu lieu pour examiner le draft du COSOP.

Consultation en vue du renforcement de la collaboration avec les agences des Nations unies basées à Rome (RBA)

10. Des séances de travail en vue de l'élaboration de cette note ont eues lieu en fin 2018 et début d'année de 2019 qui permettra aux trois d'agence de renforcer leur collaboration en Côte d'Ivoire à travers des engagements précis annexées à leur cadre stratégique d'interventions en Côte d'Ivoire : le Cadre de Programmation Pays (2018-2021) de la FAO, le COSOP (2019-2025) du FIDA et Plan Stratégique Pays (2019-2023) du PAM. La soumission du COSOP à l'OSC a été donc retardée en 2019 en vue de l'intégration dans celui-ci d'une note définissant les principaux axes stratégiques de collaboration avec les autres agences basées à Rome en vue renforcer et rendre plus visible la coordination de leur appui au Gouvernement de Côte d'Ivoire. La collaboration entre les organismes ayant leur siège à Rome est une priorité stratégique pour chacune de ces trois organisations (FAO, FIDA et PAM). Ces agences, qui sont chargées selon leur avantages comparatifs d'éradiquer la faim, d'améliorer l'alimentation et de stimuler le développement rural, ont décidé à travers leur cadre stratégique de définir leur niveau de collaboration.

Revue interne de la qualité du document COSOP (OSC)

11. Le projet avancé du COSOP a été examiné en interne par l'OSC en mars 2019 à la lumière des commentaires de le QAG et des examinateurs externes. Durant cette réunion, ayant observé que le portefeuille de la Côte d'Ivoire avait des problèmes de performance, l'OSC a recommandé que le COSOP indique de manière précise une analyse des leçons apprises et indique clairement quels seront les changements qui seront entrepris pour améliorer de manière drastique les performances du portefeuille pays.
12. Le Président du FIDA, présidant la réunion de l'OSC, a sur cette base en conclu que des discussions devront être effectuées avec le Gouvernement sur la restructuration

et la performance du portefeuille du FIDA en mettant l'accent sur ce qui doit être fait différemment. La soumission du document a été donc reporté à une autre session du Conseil d'Administration du FIDA, le temps de prendre en compte les commentaires de QAG et consulter le Gouvernement et l'équipe pays des Nations Unies pour en améliorer la qualité.

Consultation avec l'équipe des agences des Nations Unies

13. Le projet avancé du COSOP prenant en compte les observations de QaG a été soumis à UNCT dont quelques agences ont fait des observations. Le BIT a spécialement sollicité une collaboration étroite avec le FIDA avec des activités concrètes que le Fonds a chaleureusement accueilli (voir l'annexe au COSOP). D'autres agences ont proposé des axes de collaboration (UNfemmes, UNESCO). Un atelier de présentation de la dernière version du COSOP aura lieu en juillet après la réunion de l'OSC programmé pour la fin de juin 2020.

Phase de finalisation et validation du COSOP

- OSC (fin juin 2020)
- Atelier de validation nationale (juillet 2020)
- Présentation du RB-COSOP au conseil d'administration du FIDA (Septembre 2020)

Strategic partnerships

Domaines de partenariat	Partenaires/Réseaux/ Plateformes	Résultats spécifiques et Résultats attendus du partenariat	Justification du partenariat	Suivi et Rapportage (A complète pour CRR et CCR)
Mobilisation de cofinancement	Gouvernement de Côte d'Ivoire	118 millions USD	Partenaire clés	
	Banque Africaine de développement (BAD)	20 millions USD (Amélioration de la productivité et de la compétitivité agricole, Industrialisation, Amélioration de la résilience en milieu rural)	La BAD est actuellement engagée dans la mise en place des agropoles dans la zone d'intervention du COSOP. Des cofinancement parallèles seront établi avec les Agropole du Nord (en cours de formulation) et de l'Ouest (programmé)	
	OFID	20 millions USD (Amélioration de la maitrise de l'eau, Construction d'infrastructures économiques, Appui à la mécanisation agricole)	Développement d'activités en synergie en particulier pour les infrastructures rurales et les équipement de production, transformation, stockage des conservation.	
	Banque mondiale	10 millions USD : Amélioration de la performance de la filière agricole - riz, anacarde, cagé/cacao etc., Développement d'expertise sur les questions de changements climatiques, Appui au règlement de la question foncière	Forts intérêt et engagement de travail en partenariat (basés sur les cibles de co-financement convenus).	
	Initiatives de financement pour le climat: Fonds vert pour le Climat (FVC), Fonds D'adaptation (FA) and Fonds d'investissement pour le Climat (FIC).	30 millions USD: Le financement climat fait référence aux ressources financières mobilisées pour financer des actions visant à atténuer les effets du changement climatique et à s'y adapter	Mobiliser des ressources pour financer des actions qui atténuent les effets du changement climatique et s'y adaptent	
	Le fonds ODD	10 millions USD: Par le biais du Fonds il est question par une approche par le Gouvernement et de partenariat entre les agences des Nations Unies de promouvoir l'atteinte des ODD.	Le Fonds pour les ODD aide les pays à accélérer leurs progrès vers les objectifs de développement durable (GDD) et à respecter l'engagement de l'Agenda 2030.	
Renforcement de l'engagement	Nestlé	Professionnalisation des acteurs, Promotion des politiques de développement de la filière manioc	Nestlé est Leader dans le secteur agro-alimentaire qui peut être source de revenus fort appréciable par les petits producteurs	

avec le secteur privé	Olam	Professionnalisation des acteurs, Promotion des politiques de développement de la filière anacarde	Olam est Leader dans le secteur agro-alimentaire qui peut être source de revenus fort appréciable par les petits producteurs	
	Coca Cola	Développement de la transformation des fruits (mangues, ananas)	Coca Cola a approché le FIDA pour travailler en partenariat dans le domaine de la transformation des produits fruitiers. Il existe un fort potentiel de valeur ajoutée, de création d'emplois et d'augmentation des revenus. Le Gouvernement apporte son soutien à cette initiative.	
	Louis Dreyfus Commodities (CI)	Développement de la transformation et la commercialisation du riz	Louis Dreyfus Commodities est leader en volume dans le commerce du riz en Afrique. Il a conclu un partenariat public-privé avec l'Etat ivoirien pour développer la culture du riz dans le Nord du pays, zone d'intervention du FIDA en Côte d'Ivoire.	
Engagement sur les politiques	CEDEAO	Amélioration des formulations de politiques agricoles et de suivi-évaluation	Le Gouvernement est très engagé dans ce partenariat avec la CEDEAO	
	Banque Mondiale	Amélioration de la mise en œuvre de la loi sur le foncier rural	Le FIDA travaille dans des zones à fortes pressions foncières. Le Gouvernement est activement engagé sur cette problématique.	
	JICA	Amélioration des stratégies de développement de la filière riz	JICA a manifesté un intérêt fort de collaboration avec le FIDA.	
	Coopération française de développement (AFD)	Renforcement des capacités des organisations de producteurs et des interprofessions	Cette problématique fait partie des objectifs majeurs du COSOP.	
Appui aux processus de coordination pays	United Nations Country Team-UNCT	Amélioration des ODD.	Amélioration de la remontée des données sur les ODD	
	Agences basées à Rome	Développement significatif de la collaboration « Faim Zéro » et sur la Nutrition	Besoin d'un renforcement de la collaboration sur le terrain agences basées à Rome	
	Groupes thématiques (Développement rural, Environnement, Nutrition, Foncier)	Développement de la coordination de l'aide au développement et des synergies entre les partenaires techniques et financiers	Les groupes thématiques bénéficient d'une bonne reconnaissance de l'Etat et de son adhésion	

Développement appui à la gestion des savoirs et aux innovations	Coré du Sud	Appui au changement des mentalités, Amélioration de la productivité agricole, Développement communautaire	Réplication de l'opération pilote réussie dans le cadre du PROPACOM	
	Coopération Marocaine	Diffusion des expériences de bonnes pratiques agricoles et de savoirs locaux	Besoin de renforcement de la collaboration sud-sud	
Amélioration de la visibilité	Agences basées à Rome	Coordination des actions relatives à la célébration de la Journée mondiale de l'alimentation	Veiller à ce que la vision du FIDA soit bien comprise et diffusée	
	Salon de l'agriculture et des ressources animales (SARA)	Participation du FIDA à ce salon	Permettre aux organisations de producteurs d'exhiber leurs produits et d'interagir avec les partenaires.	

South-South and Triangular Cooperation strategy

Introduction

1. Les pays en développement à tous les niveaux de revenus sont de plus en plus intéressés à apprendre et à tirer parti du développement expériences et ressources (technologies, savoir-faire et politiques) de leurs pairs. Au fur et à mesure que leurs capacités techniques se développent et que leurs ressources financières se développent, la demande d'échange d'expériences pratiques augmente, les pays en développement sont cherchant des moyens plus efficaces et prévisibles de se connecter et d'amplifier leurs activités de partage des connaissances et des ressources. Dans le même temps, les pays du Sud (c'est-à-dire les pays en développement, qui principalement situés dans l'hémisphère sud¹) se retrouvent non seulement à différents stades de développement, mais aussi des capacités et des ambitions différentes. Ces dernières années, les approches de développement fondées sur des intérêts partagés - souvent appelées « coopération Sud-Sud» (SSC) - se sont développées et sont devenues une composante importante des relations internationales et des politiques de développement d'un grand nombre d'États, en complément du modèle de «coopération Nord-Sud».

Opportunités pour la promotion des investissements dans le développement rural et les échanges techniques en Côte d'Ivoire

2. La Côte d'Ivoire a une superficie de 322 463 km². Sa population est estimée à 22,6 millions d'habitants avec 77,3% de jeunes ayant moins de 35 ans (RPGH, 2014). Depuis la fin de la crise post-électorale en 2011, l'économie ivoirienne connaît une forte croissance économique (9,5% entre 2012 et 2015). Elle a été essentiellement soutenue par les investissements publics et privés et par les efforts menés dans le cadre du PND pour l'amélioration de l'environnement des affaires. Avec une superficie cultivable d'environ 23-25 millions d'ha et un potentiel irrigable de 200 000 ha, le secteur agricole (végétal, élevage et pêche) occupe une place prépondérante dans l'économie du pays. Il emploie près de 70% de la population active et représente 21% du PIB et plus de 60% des recettes d'exportation (MEF, 2015).

Justification de l'engagement CSST du FIDA en Côte d'Ivoire

3. L'engagement du FIDA en matière de CTSS a pour objectif, en lien avec les objectifs de développement du pays, de favoriser le partage de technologie, de connaissances et les expériences réussies des pays du sud au profit de la Côte d'Ivoire afin d'améliorer la productivité et la compétitivité du secteur agricole, et en conséquence transformer de manière structurelle l'agriculture ivoirienne. Le but est de d'amener la Côte d'Ivoire à avoir des politiques agricoles adaptées et à établir des mécanismes efficaces pour faire en sorte à ce que le secteur agricole soit en mesure d'exprimer tout son potentiel productif.
4. Le FIDA est particulièrement bien placé pour accroître son activité non seulement en tant qu'intermédiaire de savoirs et de coopération technique, mais aussi en tant que facilitateur dans le domaine de la promotion des investissements en matière de développement agricole. Il peut notamment s'agir, par exemple, de renforcer ses efforts dans la recherche de cofinancement provenant de pays en développement pour des activités spécifiques de projets financés par le FIDA en Côte d'Ivoire, de mobiliser des ressources sous la forme de fonds supplémentaires consacrés à la CSST pour faciliter les liaisons interentreprises.
5. Il sera question pour le FIDA de favoriser développement de partenariats entre le gouvernement de Côte d'Ivoire, la société civile, le secteur privé, les ONG et les

institutions universitaires et de recherche d'une part, et certains organismes mondiaux, régionaux et sous régionaux du monde du Sud, comme le groupe des BRICS (Brésil, Fédération de Russie, Inde, Chine et Afrique du Sud).

Partenariats et initiatives CSST en Côte d'Ivoire

6. La coopération technique sud-sud (CSST) s'est particulièrement renforcée avec les pays asiatiques et l'Amérique latine et récemment avec les pays d'Afrique du Nord. Ainsi, les partenariats avec les partenaires suivants seront développés ou renforcés:
7. Maroc: La CSST se développe en Côte d'Ivoire avec le Maroc dans les domaines ci-après: le transfert de connaissances et de technologies, et le renforcement des capacités et la gestion des savoirs. Elles s'articulent autour de quatre thèmes prioritaires, autour desquels le Maroc a une grande expérience: (i) la formation agricole continue (techniques, méthodes, organisation et contenu); (ii) les réseaux d'échange d'information, de communication et d'innovation agricole et rurale;(iii) l'analyse de la vulnérabilité climatique des systèmes de production agricole et d'élevage.
8. La Chine: Dans le cas de la chine, la CTSS a surtout visé la réduction de la pauvreté par le partage des savoirs. Il a établi une plateforme pour susciter et faciliter un processus d'apprentissage. Le gouvernement ivoirien et la chine travailleront avec la Chine sur la formalisation de projets relatifs à la valorisation des productions agricoles, en l'occurrence, le riz, la noix de cajou, le cacao et la mécanisation et l'aménagement hydro-agricole.
9. La Corée du Sud: La coopération avec la Corée du sud s'articulera autour du partenariat avec la Saemaul Global foundation qui met l'accent sur le développement communautaire à travers des formations sur le changement de mentalité en s'appuyant sur les concepts de diligence, d'auto-assistance et de cohésion sociale. "Le Saemaul undong" a trois principes fondamentaux qui sont l'esprit de diligence, l'esprit d'indépendance et l'esprit de coopération ». Les formations concerneront aussi le transfert de savoir et savoir-faire en de production agricole et de protection de l'environnement.
10. Le Japon: le Japon appuie la promotion des industries à fort potentiel de développement sans exclure celles du secteur primaire telles que l'agriculture et la pêche. En tant que pays stratégique de l'Afrique de l'Ouest et a une forte demande en travaux de reconstruction et de développement. Elle montre un fort potentiel de croissance économique et constitue un marché de consommation en expansion. Tous ces atouts augmentent l'intérêt des entreprises japonaises en Côte d'Ivoire. Par conséquent, la coopération avec le Japon favorisera l'établissement d'un environnement propice aux investissements des entreprises japonaises et à la promotion du partenariat public-privé. Des collaborations seront envisagées pour prendre en considération les questions liées à l'environnement et à la lutte contre les changements climatiques. L'Agriculture /Développement rural est aussi un des secteurs privilégiés par la coopération Japonaise en Côte d'Ivoire en particulier la filière rizicole.
11. Le Brésil: La coopération avec le Brésil mettra l'accent sur établissement de partenariats mutuellement bénéfiques à travers l'organisation d'événements et de missions d'affaires dans les deux sens, dans le but d'identifier les nouvelles opportunités de partenariat dans le domaine économique et commerciale pour créer des emplois et des revenus. La collaboration aidera aussi les praticiens du développement et les chercheurs, à résoudre des problèmes spécifiques ou à tester des solutions possibles en s'inspirant de la compétence agricole du Brésil. Le Brésil jouit d'un secteur industriel basé sur une agriculture assez modernisée et qui est en expansion, un modèle qui pourrait servir d'exemple à la Côte d'Ivoire.

Conclusion

12. Le FIDA a créé des mécanismes à travers des activités de prêt et de financement de subventions pour favoriser la coopération sud-sud. Les projets financés par le FIDA dans le cadre du programme-pays utilisera ces outils et approche de de coopération technique fondée sur les échanges de connaissance, de technologies et de savoir-faire pour améliorer la productivité agricole, élargir l'accès à l'information sur les marchés, améliorer les politiques et développer la participation des communautés au développement local. Ces interventions par le biais d'initiatives de CSST contribueront à l'atteinte des objectifs du COSOP.

Country at a glance

Superficie (milliers de km²)	322	PIB par habitant (USD)	1526
Population totale (millions) (2014)	22.6	Taux du PIB par habitant (annuel %) (2017)	
Densité de Population (personnes par km²)	70.1	Inflation, prix à la consommation (annuel %)	0.7
Devise	FCFA	Taux de change: USD 1 = 557 FCFA	
Indicateurs sociaux		Indicateurs économiques	
Population (taux de croissance annuelle, 2014)	2.6	PIB (millions de US dollars) 2016	36.2
Taux brut de natalité (pour mille habitants, 2016)	35.1	Croissance du PIB (annuelle %) 2016	8.8
Taux brut de mortalité (pour mille habitants, 2016)	10.4	Distribution sectorielle du PIB	
Taux de mortalité infantile (pour mille naissances vivantes, Projection 2017)	66.9	% agriculture	
Esperance de vie à la naissance (ans) (Projection 2017)	56.4	% industrie	
Population active totale (millions)	10.5	% services	21
Population active, femmes (% du total) (2017)	41.1	Finances publiques	25
Education		Dépenses totales (% du PIB) (2014)	47
Taux d'inscription à l'école primaire (% , 2016)	91.7		
Taux d'alphabétisation (% des adultes de plus de 15 ans, 2016)	55.5		
Nutrition			
Prévalence de la malnutrition, taille selon l'âge (% des enfants de moins de 5 ans) (2016)	21.6		
Prévalence de la malnutrition, poids selon l'âge (% des enfants de moins de 5 ans) (2016)	12.8		
Santé			
Dépenses de santé (% du PIB) (2013)	8.5		
Médecins (pour mille habitants)			

Financial management issues summary



FIDUCIARY SUMMARY OF COUNTRY PORTFOLIO

COUNTRY		Côte d'Ivoire					
Project	Financing instrument	FLX Status ⁽¹⁾	Lending Terms	Currency	Amount (million)		
PROPACOM	G-I-DSF-8090-	EXPD	DSF HC GRANTS	XDR	14.50		
PROPACOM/WWN	200000075200	DSBL	ASAP GRANTS	XDR	2.0		
	200000075300	DSBL	DSF HC GRANTS	XDR	4.9		
	200000075400	DSBL	HIGHLY CONCESSIONAL TERMS 0.75 pc	XDR	4.9		
PADFA	200000309600	APPR	BLEND TERMS BY CURRENCY	USD	18.39		
	200000195100	DSBL	HIGHLY CONCESSIONAL TERMS 0.75 pc	USD	18.50		
(1) APPR – SIGN – ENTFF – DISB – EXPD - SPND							
CURRENT LENDING TERMS		Blend lending terms, which are unchanged from 2018.					
A. INHERENT RISK – Medium Risk							
<p>(2) High risk = 0 – 30; Medium risk = 31 – 55; Low risk = 56 and above. (3) High risk = 0 – 3; Medium risk = 3.1 – 4.0; Low risk = 4.1 – 10.</p>			<p>Comments: Transparency International CPI rating of 35, places Ivory Coast among the Medium Risk countries. Moreover, the country has experienced an overall positive trend in the last years concerning CPI scoring which passed from a rating of 29 in 2012 to the actual rating of 35. Also the CPIA score from 2018 (3.5) shows that the country's performance is positive overall if compared with the regional average and in particular concerning economic management. The last PEFA assessment available for Ivory Coast was released in 2017. This report, compared to the previous assessment made in 2013, showed improvements in some important PFM areas as budget cycle, debt and treasury management. Nevertheless, the limited use of programme budgets generates relatively large sectoral readjustments to appropriations affect credibility of departmental budgets. Concerning debt distress, the last report available from the IMF, dated June 2018, concludes that Ivory Coast remains at moderate risk of debt distress, in line with the December 2017 DSA. All external debt burden indicators under baseline conditions lie below their thresholds. Although, the report also highlights that, despite the efforts made by the authorities to mitigate risks related to debt distress, stress test scenarios confirm the existence of considerable risks to overall public debt sustainability. As for all the countries in the area the COVID-19 pandemic may worsen significantly the debt sustainability in the upcoming period.</p> <p>GNI pc has had a significant increase in the last 4 years and it is now at around \$1600.</p>				
B. PORTFOLIO, FM RISK & PERFORMANCE							
Project	Financing instrument	Curr.	Amount (million)	Project risk	PSR quality of FM	PSR audit	PSR disb. rate

				rating					ap
PROPACOM	G-I-DSF-8090-	XDR	14.50	Low	Mod. satisfactory	Satisfactory	Satisfactory		9
PROPACOM/WNW	200000075200	XDR	2.0	Moderate	Mod. satisfactory	Satisfactory	Unsatisfactory		67
	200000075300	XDR	4.9	Moderate	Mod. satisfactory	Satisfactory	Unsatisfactory		8
	200000075400	XDR	4.9	Moderate	Mod. satisfactory	Satisfactory	Unsatisfactory		8
PADFA	200000309600	USD	18.39	Moderate	N/A	N/A	N/A		
	200000195100	USD	18.50	Moderate	Unsatisfactory	Not Specified	Highly Unsatisfactory		27

Comments:

There are no ineligible expenditures and there are no arrears.

PROPACOM's closing date was 31 December 2018 but the project has not yet been administratively closed due to the outstanding advance to the designated account. PROPACOM/WNW has been restructured due to the unsatisfactory disbursement and performance and US\$21.3 million (XDR15.3 million) were partially cancelled. PADFA received its first advance in November 2018 and since then has disbursed 27% and the second supervision mission is ongoing. PADFA additional financing was approved in September 2019 and has not yet entered into force.

A new emergency project is under consideration to address needs arising from COVID-19; it would absorb the unused balance of PROPACOM-West amounting to US\$21.3 million. These resources are expected to be complemented by financing from the SDG fund and the Green Climate Fund.

C. SUMMARY – APPROVED AND DISBURSED AMOUNTS**APPROVED AMOUNTS (PBAS)**

USD million ⁽⁴⁾	2013 - 2015 (IFAD9)	2016 - 2018 (IFAD10)	2019 - 2021 (IFAD11)	Note
PBAS allocation	20.40	18.50	18.39	
Amount approved	41.88	18.50	18.39	

(4) Source = GRIPS.

DISBURSEMENTS BY FINANCING SOURCE

USD million equivalent disbursed during the period ⁽⁵⁾	2013 - 2015 (IFAD9)	2016 - 2018 (IFAD10)	2019 - 2021 (IFAD11)	Cumulative un balance
IFAD financing	18.85	14.49	8.9	
ASAP	0.57	0.91	0.4	

(5) Historical total disbursed, in USD. Source = Oracle Business Intelligence.

(6) At 29/11/2019 IMF exchange rate. Includes financing instruments in approved, effective, signed and disbursable status.

D. AUDIT

PROPACOM Project - clean audit opinion from private independent auditor, received in due time.

PROPACOM OUEST Project - clean audit opinion from private independent auditor, received in due time.

PADFA Project has not yet been subject to audit.

E. SUPERVISION

The last supervision missions have indicated a moderately satisfactory financial management of PROPACOM OUEST project, with a moderate global fiduciary risk but the last supervision mission for PADFA has indicated an unsatisfactory financial management with highly unsatisfactory disbursement performance and moderate global fiduciary. The project has implemented the audit findings.

F. DEBT SERVICING

There are no arrears.

G. COMMENTS ON COSOP

The COSOP is presented without a Concept Note for consideration. A new emergency project is under consideration to address needs arising from COVID-19; it would absorb the unused balance of PROPACOM-West amounting to US\$21.3 million. These resources are expected to be complemented by financing from the SDG fund and the Green Climate Fund.

COSOP states that co-financing agreements will be signed with AfDB, WB and other partners. FMD will need to take a proactive approach in making sure that the IFAD fiduciary requirements are synchronised with those of WB, AfDB and other partners, respective roles appropriately defined and sufficient information shared with IFAD in order to provide the necessary fiduciary assurance and timeframes thereof.

Disbursement arrangements should be appropriately set to ensure that the implementation of IFAD financing is not adversely affected by dependence on other co-financiers.

Prepared by: Radu Damianov
Date:10/06/2020

Rome-based agencies collaboration

I. Expériences de collaboration passée ou en cours

1. Les trois agences basées à Rome, l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO), le Fonds International de Développement Agricole (FIDA) et le Programme Alimentaire Mondial (PAM), ont développé en Côte d'Ivoire, des actions opérationnelles en synergie et concertées. En plus, elles ont apporté des avis sur les politiques nationales dans les domaines de la sécurité alimentaire et nutritionnelle, alimentation scolaire, production agricole, protection sociale, ainsi que des opérations de communication, plaidoyer et de visibilité. Il est important de souligner que, d'une manière générale, même si un cadre de partenariat formel n'a pas été conjointement développé au niveau local, les trois agences ont adopté le protocole d'entente global afin de renforcer les synergies entre les projets existants, qui ont conduit à des résultats probants ayant créé de la valeur ajoutée.
2. Les actions communes ont porté sur la réponse aux opérations d'urgence; la concertation sur la conception de projets et programmes de développement agricoles et de sécurité alimentaire et nutritionnelle; renforcer les capacités institutionnelles pour les analyses de sécurité alimentaire et de nutrition; intégration de la dimension de genre; le ciblage et la visibilité.
3. Dans le cadre de la gestion conjointe des opérations d'urgence, le PAM et la FAO ont collaboré ensemble pour répondre aux différentes crises socio-politiques en Côte d'Ivoire et soutenir ainsi la protection et la restauration des moyens de subsistance des populations les plus affectées. Elle a surtout concerné une assistance en vivres et en semences afin de protéger leurs moyens de subsistance (seed protection assistance). Ainsi, en 2013, les projets d'assistance en vivres pour la création d'actifs-productifs du PAM (Food For Assets Creation) et le projet transfrontalier de renforcement de la sécurité alimentaire et de la cohésion sociale mise en œuvre par la FAO ont permis le développement d'aménagements et l'exploitation de bas-fonds dans les localités de Danané, Zouan Hounien et Doké à l'ouest du pays. Le PAM a apporté les vivres et les petits matériels agricoles, tandis que la FAO assurait l'appui technique pour l'aménagement des bas-fonds et fournissait des semences de qualité. Par ailleurs, le PAM et la FAO appuient le Gouvernement dans les analyses de sécurité alimentaire: SAVA (enquêtes de sécurité alimentaire), cadre harmonisé et surveillance, et évaluation de la sécurité alimentaire.
4. La collaboration entre le FIDA et la FAO s'est plutôt focalisée sur la conception de projets et programmes, ainsi que la définition d'approches de ciblage et de prise en compte du genre. Ainsi, dans le cadre du PRAREP (2009-2012), projet post-crise cofinancé par le FIDA et le Gouvernement, la FAO a mené les analyses de profils de vulnérabilité des villages et des populations et a identifié les critères de sélection des villages et des bénéficiaires tout en prenant en compte la dimension genre et l'inclusion des jeunes. Sur le plan de la conception de projets et programmes, la Division du Centre d'investissement (TCI) de la FAO a offert un appui pour la conception des programmes PROPACOM (projet PROPACOM et PROPACOM OUEST) et PADFA financés par le FIDA en Côte d'Ivoire.
5. En matière de plaidoyer et visibilité, les trois agences (FAO, FIDA et PAM) ont organisé lors des journées mondiales de l'alimentation (JMA) des actions communes sur les thématiques du développement rural, de la sécurité alimentaire et de l'initiative Faim Zéro. Elles ont publié des communiqués de presse conjoints et des messages communs de développement des synergies d'actions pour atteindre les ODD, et en particulier l'ODD 2 destiné à « *atteindre la faim zéro d'ici 2030* ». Elles œuvrent aussi ensemble pour appuyer le Gouvernement dans la définition des politiques nationales et faciliter la promotion de la concertation sur les thèmes majeurs comme le développement rural, le développement agricole, la sécurité alimentaire, l'environnement, la nutrition et l'élaboration du PND et du PNIA. C'est dans ce cadre

qu'elles participent aux comités sectoriels des PTF " développement rural et environnement" et "nutrition".

II. Axes stratégiques de partenariat possibles

6. Les cadres stratégiques des trois agences, le Cadre de Programmation Pays (2018-2021) de la FAO, le COSOP (2019-2025) du FIDA et Plan Stratégique Pays (2019-2023) du PAM, ont été élaborés en étroite collaboration avec les parties nationales. A travers ces cadres, elles définissent en même temps leur niveau de collaboration durant la période de mise en œuvre des plans stratégiques.
7. En termes de division et d'organisation du travail, la FAO et le FIDA se focalisent sur la réponse systémique à long-terme et apportent leur expertise technique avec un ancrage dans les institutions nationales tandis que le PAM reconnecte les groupes de population les plus vulnérables, en particulier les femmes, au système pour en faire des acteurs du développement, comblant ainsi l'écart entre l'humanitaire et le développement. La cohérence et la convergence des stratégies de ciblage géographique et opérationnelle permettront aussi de créer des synergies et des complémentarités efficaces.
8. A ce titre, les trois agences des Nations unies basées à Rome s'engagent à travers leur cadre stratégie à soutenir les efforts du Gouvernement de Côte d'Ivoire à atteindre les objectifs de développement durable (ODD 1, 2, 13 et 17) visant l'élimination de la pauvreté, de la et la lutte contre les changements climatiques à l'horizon 2030. L'objectif commun est de renforcer la résilience de la population rurale, d'améliorer leurs revenus et leur sécurité alimentaire et nutritionnelle. Cet objectif commun est aligné sur les objectifs du PND (2015-2020), du PNIA seconde génération (2018-2025), du Plan Multisectoriel National de Nutrition (PMNM, 2016 – 2020) et du Cadre Unique de Programmation du Système des Nations Unies (CPU, 2015-2020).
9. Pour l'atteinte de cet objectif, les agences ont identifié deux grands axes de collaboration à savoir: (i) investir dans la formulation et le dialogue sur les politiques agricoles et nutrition; et (ii) bâtir leur complémentarité sur la base de leur mandat respectif et des initiatives existantes pour optimiser les résultats.
10. La mise en œuvre des cadres stratégiques respectifs favorisera les interventions conjointes suivantes:
 - *La formulation et la mise en œuvre des politiques* visant la réalisation de la "Faim Zéro". Le Centre d'Excellence Régional mis en place par le Gouvernement avec l'appui du PAM sera utilisé comme incubateur de réflexions et de dialogues, et pour promouvoir la coopération Sud-Sud.
 - *La capitalisation, la promotion et la mise à échelle des expériences pilotes innovantes* et d'itinéraires techniques d'intensification durable, de diversification et d'adaptation au changement climatique visant l'amélioration de la productivité agricole, de la résilience et l'autonomie des exploitants ou productrices (expériences pilotes innovantes dans un contexte de changement climatique, telles que le système de riziculture intensive (SRI), la pisciculture, la production maraîchère, la réduction des pertes post-récoltes, la gestion des déchets, la transformation et conservation, l'accès aux marchés).
 - *L'amélioration de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en milieu scolaire et communautaire* visant la fourniture de repas nutritifs à base de produits locaux aux élèves, la formation aux bonnes pratiques alimentaires et nutritionnelles en milieu communautaire, ainsi que l'appui au développement d'un système semencier plus efficace, le renforcement des capacités des groupements agricoles (intrants et appui conseil), avec l'objectif général de créer des marchés stables pour la production locale et de renforcer la pérennisation du programme national de cantines scolaires, établi depuis 1989.

- *Le soutien ou le renforcement des capacités institutionnelles* pour l'analyse de la sécurité alimentaire et de la nutrition, ainsi que pour la surveillance, ce qui est essentiel pour examiner et mettre à jour les politiques et stratégies nationales.

III. Principaux challenges pour améliorer la collaboration entre les agences

11. L'un des défis majeurs que les agences doivent affronter pour renforcer efficacement leur collaboration dans le pays est le cofinancement de projets ou programmes communs. Pour ce faire, les trois agences s'engagent à amorcer des réflexions pour trouver des mécanismes de mobilisation de financements communs et d'administration idoine de ces financements.
12. Entre temps, la collaboration entre les trois agences sera guidée par leur plan stratégique pays respectifs qui déterminera des interventions spécifiques à mener conjointement qui tirent parti des capacités et avantages comparatifs de chacune des trois agences en fonction de leur mandat respectif. Pour cela, il faudra réaliser la cartographie des interventions de chaque agence, de leurs groupes cibles et leurs zones géographiques d'intervention, ainsi que définir des actions concrètes à financer et mettre en œuvre conjointement. Dans cette démarche, ces interventions devront aussi s'aligner sur le cadre programmatique unique du système des nations unies pour l'assistance au développement en Côte d'Ivoire.
13. La formalisation d'une telle collaboration à travers la signature d'un Mémorandum d'entente assortie d'un plan d'action commun sera un moyen de mieux structurer les synergies et complémentarités envisagées. Une telle feuille de route de collaboration permettra de promouvoir des synergies efficaces et garantir des résultats et impacts durables.

IV. Perspectives de collaboration et synergie d'interventions possibles

14. **Pérennisation des cantines scolaires et Autonomisation des femmes rurales.** Dans le cadre de la mise en œuvre de la politique de scolarisation obligatoire, les cantines scolaires constituent une des stratégies les plus importantes du Gouvernement. En effet, les différents rapports d'évaluation indiquent que les cantines scolaires contribuent considérablement à améliorer l'accès et le maintien des élèves dans le système éducatif. Pour assurer la pérennisation de l'approvisionnement des cantines, les groupements féminins et leurs communautés, devront améliorer leur contribution en produits locaux de qualité et diversifiés. Pour y parvenir, les groupements devront bénéficier d'un package intégrant d'accompagnement (accès aux semences améliorées et intrants, bonnes pratiques agricoles, réduction des pertes post-récoltes, transformation, commercialisation, bonnes pratiques nutritionnelles). Ces appuis aux groupements permettront aussi à travers la vente du surplus de la production, d'améliorer les revenus des femmes. En plus de l'amélioration de leurs revenus, les appuis favoriseront l'accès des femmes à la formation et aux technologies. La capitalisation de bonnes pratiques et d'approches visant l'autonomisation sociale et économique des femmes rurales sera encouragée.
15. **Améliorer la productivité et la durabilité des exploitations agricoles.** L'établissement de liens étroits entre le programme national de cantines scolaires et la production locale crée un vecteur de développement rural. Ainsi, en matière de développement le PAM fournira une assistance technique en renforcement de capacités des groupements agricoles (structuration, transformation des productions, commercialisation et conservation des récoltes, réduction des pertes post-récoltes). La FAO apportera un appui au renforcement des capacités des petits producteurs en matière d'itinéraires techniques et de fourniture de semences/intrants de qualité, (petite irrigation), l'analyse aux filières agricoles en particulier le riz, ainsi que la valorisation des produits agricoles et la promotion des innovations des pratiques agricoles en particulier digitales. Le FIDA financera les investissements dans les domaines des infrastructures rurales et de maîtrise de l'eau (d'infrastructures de stockage, conditionnement, réhabilitation des pistes rurales, infrastructures

hydroagricoles, etc.). Ces actions seront financées par les trois agences à travers leurs interventions en cours et l'élaboration d'une stratégie commune de mobilisation des ressources pour mettre ces activités à l'échelle en application de leur cadre stratégique respectifs.

16. **Education nutritionnelle.** La FAO, le FIDA et le PAM développeront des synergies d'action dans le domaine de l'éducation nutritionnelle. Ces actions s'articuleront autour des éléments suivants:

- ✓ *Communication pour le Changement de Comportement Social (CCCS):* Le PAM appuiera le Conseil National de la Nutrition pour l'élaboration et la mise en œuvre d'une stratégie de Communication pour le Changement de Comportement Social fondée sur des approches communautaires participatives novatrices, inclusives et équitables. Le FIDA, à travers son programme pays, financera les formations des agents de santé et des prestataires des services locaux sur les Actions essentielles en nutrition (AEN). Les agents de santé réaliseront des formations en cascade pour les agents de santé communautaire, qui à leur tour conduiront des campagnes d'éducation nutritionnelle et des démonstrations culinaires. Dans le même sens, l'assistance de la FAO en matière d'éducation nutritionnelle mettra l'accent sur la promotion de régimes alimentaires sains, efficaces et inclusifs.
- ✓ *Elaboration d'un programme d'éducation nutritionnelle en milieu scolaire:* Ce travail sera effectué en partenariat avec les ministères de l'éducation nationale et de la santé, la FAO, le PAM, l'UNESCO et l'UNICEF. L'appui technique pour la mise au point d'un programme d'éducation nutritionnelle tiendra compte des indicateurs sexo-spécifiques dans l'enseignement primaire et la promotion de bonnes pratiques en nutrition et hygiène, ainsi que de la sensibilisation au VIH chez les enfants scolarisés (filles et garçons).
- ✓ *Mise en œuvre de la stratégie nationale d'enrichissement des aliments:* Le FIDA et le PAM assisteront le Gouvernement pour la mise en œuvre de la stratégie nationale de promotion des aliments enrichis et/ou bio fortifiés, ou transformés par les producteurs et industriels (exemple des farines infantiles, le riz, et l'attieke).

17. **Mise à échelle de l'expérience de la FAO dans le domaine de l'Agriculture Intelligente face au Climat (AIC).** Le FIDA, dans le cadre de son appui au développement de la filière riz en Côte d'Ivoire et d'adaptation au changement climatique, mettra à l'échelle les résultats des expériences pilotes de la FAO en matière d'AIC. En effet, face aux enjeux de développement durable, la FAO a mis en place trois unités de fabrication de briquettes bio-charbon à Gagnoa. L'objectif de ce projet pilote est de dans le cadre d'une meilleure gestion des déchets, mettre en œuvre des techniques de valorisation des balles de riz pour réduire les impacts environnementaux (déforestation, pollution atmosphérique, érosion des sols, etc.), alléger le travail des femmes à la recherche de bois de chauffe » et atténuer les émissions de gaz à effet de serre.

ILO contribution and collaboration opportunities

Integrating the decent work agenda in the rural economy with a market systems approach

COSOP's overall objective contributes to reducing poverty and improving the food and nutrition security of smallholder farmers in a sustainable manner through supporting value chains that offer opportunities for increased income and employment opportunities in rural areas.

ILO decent work agenda addresses the main challenges in rural economy regarding vulnerable jobs²² and poor-working conditions²³. It aims to promote full productive and decent jobs while increasing human capital, combining four pillars: (i) employment creation and enterprise development; (ii) social protection; (iii) standards and rights at work; (iv) governance and social dialogue.

SO1: Improve national policies and strengthen national institutions through effective partnerships. <i>Enable the environment for the development of Value Chains (VC)</i>	SO2: Enhance the productivity and strengthen the resilience of smallholder farmers to climate change. <i>Increase production and productivity in a sustainable <u>and responsible</u> manner</i>	SO3: Strengthen service providers ²⁴ and rural off-farm enterprises. <i>Provide high-quality services to smallholder farmers, create value-added and market opportunities in commodity VCs</i>
<ul style="list-style-type: none"> • Mainstream the decent work agenda at policy and national institutions level, including rural employment policies (youth) and deficits on decent work in rural economy. • Mainstream Just Transition to Environmental Sustainability at policy and national institutions level; including green jobs strategies and policy coherence mechanism • Create the environment for a social dialogue including government, employers and workers (ILO tripartism). 	<ul style="list-style-type: none"> • Integrate fundamental principles and rights at work and standards on occupational and safety health to productivity initiatives and improve human productivity • Integrate <i>climate/agri</i> insurance as a transfer-risk mechanism within a broader risk-management approach • Promote market-based climate-smart agriculture in a Just Transition perspective 	<ul style="list-style-type: none"> • Integrate a new dimension to private sector development, where improvement in working conditions and quality of jobs are fundamentally linked with enterprise development. • Improve the availability, the quality and the accessibility of business development services and impact investments
<ul style="list-style-type: none"> • Integrate a market systems for decent work analysis to the development of VCs, looking at labour markets, skill gaps and potential niches for entrepreneurship promotion (to be used in SO3) • Support the implementation of the financial education programme and national financial inclusion strategy • Strengthen the capacities of local finance and insurance 	<ul style="list-style-type: none"> • Integrate OSH in agriculture – safe and more productive farm practices • Increase digital SKILLS and financial education/literacy of smallholder farmers to access innovative services • Promote sustainable agricultural practices and develop alternative sustainable livelihood opportunities 	<ul style="list-style-type: none"> • Promote green jobs opportunities • Reinforcement of rural workers organizations through cooperatives training (MyCoop) • Entrepreneurship promotion (through adaptation of ILO's tools such as Start/ Improve your business, Get Ahead for Women) • Implementation of the TREE approach (Training

22 Bien qu'en baisse entre 2012 et 2017 de 11,4%, le taux d'emploi vulnérable indique que près de sept (7) emplois sur dix (10) sont vulnérables et exposent les travailleurs à la pauvreté laborieuse. Le taux de participation au marché du travail est en régression et se situe à 56,9% en 2017, demeurant les femmes et les jeunes de 15-35 ans le plus vulnérables. *Profil Pays du Travail Décent en Côte d'Ivoire* (BIT, 2019).

23 Rural challenges identified by the ILO, relating poverty to decent work deficits: limited voice, low wages related to low productivity, absence of rural labour market institutions, poor working conditions, informality and pervasive inequalities.

24 Main barrier to access to formal services (finance and social protection schemes) is identification (ID).

<p>sector to serve rural market; farmers' organizations, cooperatives and rural SMEs</p> <ul style="list-style-type: none"> • Promote the adoption of social protection schemes by VC actors (APOs) as a way of formalization , including via cooperative organisations • Support the development of a Just Transition plan in the framework of the climate action for jobs initiative • Support the development of an implementation programme of the national green jobs strategy 		<p>for rural economic empowerment)</p> <ul style="list-style-type: none"> • Develop innovative business development services, including climate/agri insurance, for farmers, coopeatives and SMEs. Support alternative distribution channels (APOs and MNOs) as service delivery models, integrating digital solutions.
--	--	--

Lessons and implications from previous and ongoing operations

Lessons	Programme implications
Operation and management	
1. The GoCI and IFAD agreed that a single Programme Management Unit (PMU) would coordinate all IFAD-funded projects to save on the portfolio running costs. This approach revealed its limitation in the context of weak institutional capacity, hampering the performance of the portfolio.	The GoCI and IFAD have decided that each project would have its own PMU. In the event that this is the only option available, there should be provision for additional staff to cover key functions such as a accounting, procurement, M&E and technical specialists.
2. Given the delays encountered in the start-up and completion of infrastructure works and their impact on projects performance, it is necessary to start staff recruitment earlier and to complete preparatory infrastructure activities before project approval or signature of the financing agreement.	The GoCI and IFAD have decided to reduce drastically start-up delays and carry out preparatory work (e.g. recruitment of service providers, preparation of detailed studies and tender documents) by using IFAD Faster Implementation of Project Start-up (FIPS) instruments
3. The lengthy procurement procedures for awarding contracts due to the multiplicity of actors has been one of the main constraints to the programme performance. In addition, centralized contracting was cumbersome and delayed project implementation.	IFAD will review the national procurement system, in collaboration with the GoCI and other development partners, to identify the bottlenecks. In the meantime, project staff will be trained in good planning tools. Procurement officers will be required to undergo training within the first year of project implementation. In addition, there is a need to decentralize procurement to speed up project implementation.
4. The approach to project implementation requires PMUs to be result-oriented with a clear definition of outcome indicators. The approach also require dynamic and proactive PMUs with the capacity to follow up and coordinate the activities of the service providers.	IFAD and Government will require stronger accountability of PMU staff with greater performance incentives and enhanced training. Expectations will be clearly defined and achievements monitored.
5. M&E has been one of the main weaknesses of the country programme, making it difficult to ring the alarm bell in evaluating programme performance.	Future support will include enhanced arrangements for M&E that will carry out studies to provide baseline data and training for PMU in follow-up, data collection and monitoring of progress. In this regard, IFAD will work with the ILO and RIA to enhance capacity at the project level. Plans for impact evaluations will be part of the programme design.
Sub-sectoral and technical	
6. The support needed to consolidate and professionalize the agricultural professional organizations (APO) is a long-term process that can go well beyond the duration of individual projects, particularly when the APOs are immature and weak.	IFAD will make support to APOs a central feature of both ongoing and future operations, with an emphasis on continuity. It will define milestones to be achieved by individual APOs to continue receiving support and it will enhance training. It will also strengthen the aggregating and structuring of local APOs into second-tier organizations to foster upscaling and therefore impacts of interventions. Regional Network ROPPA will be involved and the FO4ACP programme will be used as an instrument for the capacity building of the APOs.
7. Before supporting particular value chains (VCs), it is important to carry out studies in order to understand the capacity of actors, the marketing arrangements and the financing requirements along the VCs in order to address potential constraints.	Preliminary studies to be carried out for future VC support will focus on the entire VC and the project components will focus on addressing the constraints and needs.
Institutional capacity and risk management	
8. The capacity of national institutions to address rural development needs following the socio-political crisis has not been assessed thoroughly to determine the implications for project design and implementation, putting a burden on project performance.	A thorough institutional capacity assessment, as part of the COSOP, will be conducted using the ongoing projects as entry point. This assessment will serve as a starting point for formulating a capacity development response and it will provide a better understanding of operational challenges to improving the country programme performance.
9. Good project performance requires careful and regular supervision, oversight and management of risks throughout project implementation.	Using the new Integrated Project Risk Matrix, IFAD will work with Government to strengthen supervision with greater emphasis on anticipating risks and monitoring quantifiable outcomes and managerial engagement at regular intervals to assess progress.
10. Risks such as those related to climate and water management can be the source of significant disturbances in the course of project implementation. It is important to include in the project cost structure allowances for corrective measures.	Project design will focus on the importance of climate change and water management. An up-front risk assessment will be carried out and specific measures will be included in the activities to mitigate risks.